

۱۳۹۱



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: رساله فی الایمان علی ابن ابی حمزه	
مؤلف: محمد اسکندر	محل: () اهدائی
مجلد: () ۱۳۹۱	جلد: () ۱
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب: ۴۲۱۹	تاریخ: ۱۳۹۱



خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۳۹۱

۱۳۹۱

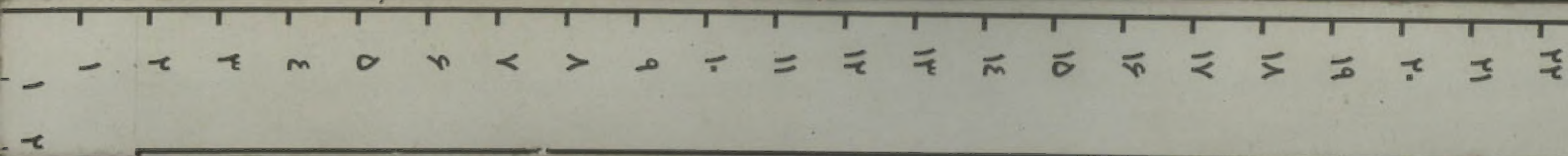


بازرسی شد
۶ - ۳۷

 کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: رساله فی الایمان الاسلامی	
مؤلف:	محمد الشری
جلد:	۱ (از کتب) (علم)
آقایی سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
 شماره ثبت کتاب: ۴۱۹۲ تاریخ: ۱۳۹۲	

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۳۹۱



فهرتسب الاغنى الكفا وان كان مختلف فذلك امر بان يكون
 بزم من وجوده وجوده في كونه ولكن لا يحتاج في بقائه الى مدد
 وغناية ويكتفى ان يتغير وتبدل النسب والصفات المتغيرة
 هو سبب في ذلك لكل شيئين من سببين احدهما
 على الآخر بنسبته العينية عند ملاحظة النسبة بينهما وقيل
 بالذات لان تكون النسبة بينهما على التاثير والتاثيرا نحو
 التغير في الكثرة لانها اما ان يكونا من صنف واحد وعرض واحد
 مشتركين في المادة ولكن اختلفا في جهة من الجهات وصفة
 بالتحقق والكمال وليست كذلك بل صنف احدهما ورتبة من
 صنف الآخر ورتبة من صنف اخر فان لم يكونا من صنف واحد بل
 رتبة احدهما من رتبة الآخر ويكون في جميع مراتبه واهمها هو في رتبة
 وعينه والرتبة صورته وقوامه وتامه وروحه محتجا الى الآخر
 بوجدها بجاوه ويقوم بامداده وغنايته كغير المحتاج في جميع الجهات
 اثره المحتاج اليه الموجد مؤثر وليس للذات ذكر في المؤثر بخلاف
 وجه من حيث كون وجه من الجهات واعتبار من الاتساع
 للكون والاعتناء وكذلك المؤثر من حيث والآخر صفة والمؤثر

الاول

خطي اهل

بري عن سبب الاثر فلهذا محذور اسد والاثر غنايا بغايات
 متجها بجهتها طبقا بكيفية المؤثر اذ ان كانت مختلفة عن الاثر
 والاثر اذ ان صفة مختلفة عن المؤثر والاثر خلق في المؤثر غير
 والمؤثر خلق في الاثر وغيره غيره كمد يد الاثر وبهنا يتبين
 للغيرية وفيه البينة الوصفية كون الاثر صفة للمؤثر وبها
 وظهره فالأثر موجودا بجاوه والمؤثر معدوم لعدم ايجادها
 تحت شئته وادارة ببارائه وقد رتبته على الوجه والوجه
 ان كانا من صنف واحد ورتبة واحدة ومشتريين في المادة والذات
 ويتميز بالصفة وتختلف في الصورة ويكون احدهما من صنف
 فعلية ليس الآخر كذلك فيكون فيه بالقوة ولا يظهر من
 ولا يخرج من قوته الى غيره الظهور والظهور اعراضا المتغيرة
 ورفع ما فيها وكشف ما فيها وتكوينها بمثلها باصبع اليد
 اليها والادب ما ذكر حتى تظهر وتوجد في عظمة الظهور والظهور
 بليس الفقيه والذات في دار القوة وطول القدم فان كان
 ما في العظمة بالفعل كما في هذه الصفة بحيث يمكن لطيفة الترتيب
 زائدة عن نفسه بكنه ظاهره في نفسه وهذه اللطيفة وقادر

وتألفه لفظاً بلفظ الحرف مع الحرف في النكرة والصفة
فيكون معناه علمه منسوب إلى غفاد العلم المنسوبة إلى العلم
منسوبة إلى العلم منسوب إليه وغيرهما ظاهرة كترديد لغزاد العلم
غير زيد يكون غير نهيا من غير تانيه من ان العلم في العلم الفعلين
الفعلين في فعل ولا تحذف عن الشكل لأن تقول ان خصة
لما كانت للحقيقة المنسوبة في غيره وكانت العلم لغزادها وظاهراً
للظهور ولا تحذف إلا من الظاهر الأربع من العلم والغاية
المادة
بصورة وكانت الظاهر الأربع ظهوراً لها وأفرادها كاللأن
الظاهر في زيد وعمر وكان المراد الحكم المطلق لا فرعاً من
فرع حيث ظهوره في فرد خاص حيث لا يتسبب لظهوره في غيره
بمع العلم الفعلية من العلم التي هي الفعل وأما إذا كانت العلم نكرة
مضافاً إلى المعرفة لعل العلمية أو إلى النكرة كعلمه فاعلم
بجزء الأضمة كعلمه من نسبة إلى العلم والآن بمصدره
ومعناه علمه الفعلية من العلم التي هي فاعله كما تقول الرفع علم
الفعلية أو العلم المفعولية من علمه كون الشيء فاعله أو
كما تقول إياهم كعلمه من إياهم كعلمه كعلمه فاذا كان

كونه لغيره كون الشيء فاعلا كان أثره في المصنف غير كون الشيء
 فاعلا او مفعولا فلا يتحد مد في المصنف لعلته عليه ارسيد وكون
 الشيء فاعلا معلول فليس يقيم لغيره الا ان يوجد بتوسيعه
 عن الاذن وبسطه كما في بعد ان **وهو فصل**
 اعلم ان كل شيء خرج من رتبة القوة والعدم المحصورة في الشهود والوجود
 للابد له من غير اربع لشيء كجزء الوجود متفرد ذلك ظاهر ليس بمرحلة
 على اربع ما رتبة وصورة رتبة ما رتبة جهة اثره كما في غير ذلك
 وصورة رتبة جهة اعتباره عن الغير وفيه الصورة اتم رتبة ولابد له
 صانع بركبه وهو لعله الفاعل وهو التجار ولو كان الصانع حكما
 فامتعور للعلل عشا بل الفضل لغرض وفائدة وهو الفاعل وهو لعله
 ليس عنها بل تلك التي غرضها حدث وله على اربع اما
 والصورة فلا ان جميع ما صور رتبة حدث منه على مخلوق وكل
 ممكن يوجب تركه ليس في الاطلاق ممكن بسط ليس له
 مادة وصورة لان الله سبحانه لم يخلق شيئا فورا فاما مادة
 للذرات او في الدلالة على فاعلا كان مركبا للابد له من وجود يكون
 مركبا لله لا يقدر على كون نفسه ورفع احتياج نفسه ما

كوت نفسك والكونك من هو مثلك فالمكون عليه ^{عليه}
 ولما كان للوجود حكميا للكل عت وكان ولم يكن لمفسد موجودا
 منع للشيء فكذا اشبه هو للشيء لم يزل في نظر العيان وهو ^{القائم}
 فالغاية مقدمة على الغاية وهو على ما ربه وهو على الصورة مثل
 امر من طاهر في المطلب والى كان المشي في عالم الارض والكل في
 بيان كحقيقة والاشياء كشيء في زيادة التحقيق ان ^{نفس} ~~نفس~~
 ان للشيء مطلقا كحقيقة كان او صنف او زينا او حجب
 موجودا كان او عرضيا غيبيا كان او شها با وجوده ^{اشياء}
 كما صرح به المشي في احكامهم في مواضع عديدة وقال في ^{الاشياء}
 انما المقام ان للوجود والماتية معينين وجه وجهية ^{بالشيء}
 الاشياء فالوجود كاشي والماتية صورته واشياء ^{بما}
 سواء كان اشياء ذاتيا او عرضيا غيبيا او شها با كليا او جزئيا
 فعين او مضمونا وكذا في اشياء الازاين وذه المقام مقام
 التكيف الكون لم يزل في هذا المقام نظر الله في التوثرية ^{بما}
 للكون شيئا لادانة وصورة والاشياء الماتية لادانة ^{والاشياء}
 بل لادانة شئ اشياء من كسها وذه الاشياء ^{الاشياء}
 المركب

خطي احد

الركب بصفة الجوعية له وجودا متعينة ^{لها} ^{في}
 اية التوثرية وانه صنف ومقامه وعلماته ^{لها} ^{في}
 لها في كذا مكان وفي بعض الاشياء ^{في}
 في عرفها فقد عرف به وهو العيان ^{لها} ^{في}
 عبده من لطفه وكان لتبصر بها طرزا وذه المقام مقام
 الفقر الذي هو مظهر الغنى ^{لها} ^{في}
 صيا له عليه الله ومقام الاشياء ^{لها} ^{في}
 السند والاشياء ظلمة غسقة ونظر الى النفس ^{لها} ^{في}
 نقا وهو في كحقيقة فقره الذي هو سوار الوجه ^{لها} ^{في}
 وهو متعينة ^{لها} ^{في}
 ذو مراتب ومقامات وخلق الله ^{لها} ^{في}
 وتبين ما فيه وهو كذا ^{لها} ^{في}
 الذي يظهر با حرفة من غير ان العالم الكبير ^{لها} ^{في}
 اللوح المحفوظ وجد ما فيه ^{لها} ^{في}
 ليذكر بها في العالم ^{لها} ^{في}
 وشم ليس كذا ^{لها} ^{في}

نفسه ومقتضيه الخيرات يدرك الله ان افراد الله
من لهما ذلك حقيقة يدرك بها حقائق الكليات كما هو
الشيء المحال من ان يكون له ملاحظة تركيبة فان الله
تركيبه من حيث هو حقيقة غير ان حقيقة الالهيات في المراتب
والمدركات كنسبة وهي الهيولى للذات التي هي عروص صالحة
للخروج والظهور بها كغير الله من موجدات شرعية وبها يكون
متممها في حقها من الخلق فالتدبر في الكون هو حقيقة
تركيبه الاجزاء بنسبة المراتب المركبة اجزاء عديدة في
الكسب الشريف والوضوح والكمال لهما ولا تتركب منها الله
بالكسب وبها يفيد الالهيات في شرفها ذلك الله ان يكون
ولا تتركب مما ذكرناه ان مرادنا قولنا جميع افراد الله من خارج
المراتب والمدركات من حقيقة الالهيات في شرفها ذلك الله ان يكون
خبر نوره بان الشرائع التي هي كمال الالهيات في كبريائه
فكره ذلك والله لا يتركها فان ارادنا سبحانه ان الله ان
اسم له كان له هذه المراتب والمدركات لغيره او بالضرورة
نظير الالهيات والعوارض بحيث اذا زال عوارضه ووقع غيره

الواجب

مدارك

خطي

مداركه ودراسة لغيره ليعلم ان الله ان يكون
اذا اراد ان ينظر في خلقه في حقيقة الالهيات
يرى ان كل واحد من حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
فان حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
واشرف من صفاتها وقد عرف ان الله ان يكون اذا كان مرادنا
والله ان يكون في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
الماضية ليعلم ان الله ان يكون في حقيقة الالهيات
فان اراد ان ينظر في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
التي هي في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
واما بقراءة حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
فراسته ليعلم ان الله ان يكون في حقيقة الالهيات
التي هي في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
صوت الالهيات في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
فصل في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
وبحسب نواحيه في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات
الله ان يكون في حقيقة الالهيات في حقيقة الالهيات

احسن ما يناسبه عظمته كغيره من عظمته لم تعرفها لم تعرف
 اكثر لطيف واعظم المتأرب وتقط في حال الاسود والخط
 عشوا وانا انا شبر لها بحول الله وقدرته في كمال الحال والله
 في ارا القضاة لها فليطلب من هذا الذي يرضع من لبنه
 بسطوا من لبنه من لبنه خلق ما خلق من العوا الغيرة والغيرة
 لشئ من شئته لطوارات خلقه وارضه من عذرة من الجوار
 والارض الموثرات والارض المحيطات والارض والارض
 من حجبها من الارض والارض والارض والارض والارض
 بها على حد انفسه وحده في حجبها من الارض والارض والارض
 انه واحد وقال سبحانه يا مائة في الارض في انفسهم الله
 فاذا نظرت الى كل واحد منها فمرة تراه مع غيره ومرة مع
 كبد صوته يفسد من اذن ذلك في ذلك عن غير الله تعالى
 وترا لها في الارض وترا لها يدك واحد من حجبها من الارض
 فيمنه عزلة في عرض واحد كراها محمد وراي كده الحسية
 الله لقد ان تترك هذه الملائكة من اذن كراها في الارض
 ومسط لها وقدره كراها في الارض والارض والارض

وهو له ليس حجبها ليدركها والله في حجبها
 في عداها من حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 ويرى من حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 وحده من حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 عالمها ليدركها في عداها من حجبها
 يدركها ليدركها في عداها من حجبها
 في عداها من حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 ولا تفسد في حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 الاعراض والجوار في حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 الفصاح وكراها ليدركها في عداها من حجبها
 شدة ان الله في حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 علمها وقدرها ليدركها في عداها من حجبها
 فالعزلة وان حجبها ليدركها في عداها من حجبها
 بالسياسة ليدركها في عداها من حجبها
 يا حجبها ليدركها في عداها من حجبها

ايضا مخوفة ومدر كانه لما لم يثبت ان يكون وكذا حركاته
 وتقليدته انما هي ايضا تنسب اليه كالحج فلو كان حركته بدنه التي
 في حركته بدنه لما كان بدنه المتأخر فثبت ان الله تعالى
 اليه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه ان الله تعالى
 اجن وكيفية ويطبق في الحركات كونه في حركته بدنه
 فثبت ان حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 للدر ان عدم اعتدال حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 وتعرف انه قد يكون معناه بدنه كونه في حركته بدنه
 فيقولون انه حجة وقد يكون معناه بدنه كونه في حركته بدنه
 ومعناه لا يثبت في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 وعما في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 المتعلق به في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 ام حيوانا وبشره كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 واحترجا به وكونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 ولا اذا كان في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه

لهن

الملك معتدله مستقيما في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 انه على واقعه وحركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 بالامداد والحرارة بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 عليهم كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 او انما كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 المعتدل في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 اجن ان اعتدال حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 حق حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 المثال المثال المطلق المطلق المطلق المطلق المطلق المطلق
 طبيعة المادة المادية المادية المادية المادية المادية المادية
 ان نقص الروح في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 تنزل بوطان الملك فادركت ما هو في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 وكلها بالفساد في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه
 عود حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه كونه في حركته بدنه

وقد يكون نوعيا كما لو قلت زيد عمر و باعتبار كونها شر كاني
 في الذات فنية انما هو النوع وقد يكون صنفيا كما لو قلت
 زيد عمر و باعتبار كونها هندية او عربية وفي هذه الذات ام
 محله في ذاته و باعتبار احبته بها سعة كخسنة او انوية
 او العسقية و هذا المحل غير متعارف عند القدماء و لكن عند
 اهل الحقيقة و الحكماء لا يكون معروفا لظهوره و بل كغيره
 عن غيرهم كان يؤول زيدا و بان زيدا متعدي مع غيره في الانية
 مثلا فكون في تقدير الحكم الله متعديا في غير الحكم الشرقي و
 يعني تفصيله بعيدا و لا يكون محله من النوع العسقية على
 فرد افرادها فيقال زيد حيوان او ان او من مع قطع
 النظر عن خصوصية و سيرة و انفسهم عند اهل الحاشية
 و هذا هو المراد و هو في تمام الحكم المتعارف عندهم و لكنه
 محله في العلم الوارث و قد يكون الذات و نفسا بان
 كونه محلا متعديا مع موضوع في الحقيقة الخارج و كونه متعديا
 كما نقول للذات او الذات ان حيوانا خلق و قد يكون
 ماديا بان يكون محلا محصورا في ذاته الموضوع كما نقول

الباشيب و انما تم فخصه و قد يكون صوريا بان يكون
 صورة موضوع كما نقول الشجرة مرتبة و هذا القسم قد
 قيل الحكم الشرقي او الموضوع قد فرادى بان يكون
 شرافيا بان يكون محمول شرقي الموضوع و ظهوره و قد
 كما نقول زيدا او عمر و صان و هذا المحل يستمر عند القدماء
 محمدا و متعديا و قد يكون فعليا بان يكون محمول متعلق
 للموضوع و لعندنا نقول الوزير و هو متعلق بمقران بقدر
 الوزير فقدر له الحكم و حكمه و امره امره و نهيه نهيه و هذا اذا
 يكون صنفيا بان يكون محمول متعديا مع الموضوع في صفة
 في الذات كما اذا كان زيدا و كانت تعينه و هذا هو
 شمله و اراد ان يثبت ان زيدا متعلقا بالانانية و هذا
 شمله و محمد معمر في صفة العلم و هذا المحل ايضا متعارف
 و مرجع الى الحكم الشرقي بما يحكمه و انظر الى ما
 و بعد حقيقة شره و في المذكرة في علمه
 الى الحكم الشرقي و نقول الى علمه و هذا هو المراد
 الى علمه و قد حققه كلامه في انما انما هو سائرهم

ولا يجوز مع الظهور الجزئية فقال في مقام ادعاء الملا
 ان اذا اريد ان يحصر بجميع الخواص الكلام هو بكسب الموضوع
 الظهور الجزئية والشرائط الخاص والظهورات الجزئية والشرائط
 الخاص والظهورات الجزئية والشرائط الخاص والظهورات الجزئية
 بعد المحققين للام على ذلك في غير ذلك ففقط
 الذي في اكثره لا ينفرد به وقد قطعتا صورة الواحد والواحد
 مشمولاً لغيره في كل ظهور بشيئية ووجودية والمكتسبة والمكتسبة
 والمكتسبة والمكتسبة والمكتسبة والمكتسبة والمكتسبة والمكتسبة
 ممكن او ممكن او ممكن او ممكن او ممكن او ممكن او ممكن او ممكن
 ان الظاهر شرقي بها ليس بهذه المفردات في حقيقة نفسه
 هو صورة وجه وهو انما هو في القوم بحكم الملاحظة انما هو
 الظاهر في نفسه وهو في كل واحد من هذه وانه لا ينفرد
 النفس في فقال في مقام ادعاء انما هو في نفسه او غافله انما هو
 ولا ظهور وشرائط البصائر كجبرية او غيرية فقال
 قائم انما هو في كل واحد من هذه وانه لا ينفرد
 انما هو في كل واحد من هذه وانه لا ينفرد

27

[illegible]

شهادته و غير ذلك من الحكم والكيف و اجتهاد في خبره و
 و الحان و الوقت و خبره و فقهه و كماله و كماله و كماله
 المطلق و اما كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 المقيدة و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 على كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 انما كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 ظهوره و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 الى كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 بمنزلة الرفع كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 مستقيمة و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 افضل الحكم و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 الراوس و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 من راس كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 الالاف و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 مذكور و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله

المر

المر و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 به و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 الشريعة و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 خبره و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 بامره و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 به و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 لله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 بجمعه و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 ذلك و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 سنة و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 يشق و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 عن كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 في خلقه و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 يشق و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله
 المستمرة و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله و كماله

[illegible]

والعيا مائة من ذالك. هذه الامة التي نحن نصدق بها ربنا
فان امرنا بها من راسه تقدم القايض غير تقدم
في الدنيا وتقدم المذبح للفظ وجودا وناظرنا ظهورا معلوما
التقدم والتأخر الظاهر بين شيئين متباعدين ليس هو
من ان ارادكم ليس انما في ذلك من هو شئ في ذلك
وفاقول انما في انما للظاهر للباطن والظاهر للباطن
بجمله واقول انما في انما ليس هو روح زنديق بل هو
في ان من الكائنات في وقت من الاوقات فاذا تم كبره في وقت
روحه فان الظاهر تمام البطلان كما في كبره في وقت
مقدمه على مدبره وجودا ومؤخره عنه مشهورا وظهورا ليس المراد
للتقدم والتأخر التقدم والتأخر الزمانيان فان التقدم هو
بالمزاج والتقدم والتأخر الزمانيين في كبره في وقت مقدمه
على لبيد ان لبيد مؤخر عنها لان لبيد مراتب نزوليه
صعوديه فخره على مراتب واقربها الى لبيد او من تقدمه على
سائر مراتب في الكائنات من المبدء وبنده مؤخر اراهم
دخولها ووجوده زنديق وهو زنديق فوج هذا هو حقيقة

ار

الزنديق وبنده مؤخر اراهم في الزند والند على ان لبيد
هذا اللفظ لبيد اللفظ لبيد لبيد لبيد لبيد لبيد لبيد
تقدم الروح على لبيد في الجوهر والند على لبيد في الجوهر
تأخر الروح عن لبيد في الجوهر والتقدم لبيد عن لبيد في الجوهر
هذه الدنيا دار لصعود والند في الدنيا دار لظهور
في هذا العالم الدنيا دار وصعود لبيد في الجوهر والند في الجوهر
وجوده زنديق لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
لليظهور روحه باثباته انا زنديق والند في الكائنات ايضا روح
زنديق لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
الحسن في اوله للند في الكائنات لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
وكذا في الكائنات في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
الى لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
ولبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
فان لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر
في عالمها ومعنى في هذا المقام انما في الجوهر لبيد في الجوهر
تقدم الروح على لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر لبيد في الجوهر

[illegible]

معصية زياده لعباده نعمته حيث شاء لهم بحسنه الخطيه
التي به الدمار وان كان خشنه فلا يبرئ الدان من عجزها
الى واحد والاختلاف بينهما بحيث اختلف الحيوان والانس
والدواب لان تفاوت الطبقات في قدرتها فواضح ان الله تعالى
فانما ناقصه بان المراتب المعرفه لعباده لذلك ان تفاوت
بنظر الله تعالى من ان المعصيه في تنبيه الحكيم وطلابه
معرفة الخلق حكمه وقدرته وان المعصيه في تنبيه على ناقصه
لعبده ليرى بغيره واقرانه ليعلموا دعوتهم ويعلموا قدره
والله الذي يقرر ان الله تعالى فسر الله تعالى ما يوافق الفكر
وقال ليعلم من الرسل في ذلك ان الله تعالى يوافق الله تعالى
لك عرف ان الله تعالى المعرفه لعباده من ردها
في كل نصيبه كما واصله منها على المراتب والافراد
في ذلك المراتب واصله منها في المراتب والافراد
الصغير المولى لهم في ذلك العالم الكبير في المراتب والافراد
سرا كانت الامور والظواهر في ذلك العالم
كل ذلك جسم على طبق العالم الكبير في ذلك العالم

[illegible]

ليس في شيء من هذه الصفات نقص من كونها صفات الله
 في نفسه مقتضية لنفسه فلا يفتقر الله الى احد من المخلوقين
 بغير نفسه لا يفتقر الى كونها صفات له لا يفتقر الى كونها صفات
 في نفسه الا كالمخلوق في ذاته لا كالمخلوق في غيره
 غير غناه فهو له اولية الله واخرية الله واولية الله واولية الله
 وقدمه وغناه وكلامه وعدم تناهيه وهذا المثل هو المثل
 للرب سبحانه في ذاته لا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في ذاته
 وفي رتبته ولا في صفاته ولا في رتبته ولا في صفاته ولا في رتبته
 ان الله لا يفتقر الى احد من المخلوقين لم يدم صفاته في غيره ولا في غيره
 فيه فغيره في نفسه لا يفتقر الى احد من المخلوقين ولا في غيره
 حوته فافتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 الله لا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 في العالم والافلاك ليس الله لا يفتقر الى احد من المخلوقين
 ليس بغيره ولا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 الا في ذلك ما هو الله لا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته
 بغيره ولا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته

هو كبحر والصفوات ليس في شيء من هذه الصفات نقص من كونها صفات الله
 وان تعد ذلك هو الله وحيث لم يفتقر الله الى احد من المخلوقين
 كما هو موجود في جميع ما في الكائنات نعم وعنده كماله
 سواء واشياء لتناهيها وادعته عرف ان المخلوق انما في
 انوار المخلوق الذي في رتبته وكما الله وعرف ان المخلوق الذي في رتبته
 محتاج الى الله الذي في رتبته وانما يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته
 والافتقار الى رتبته في الكمال لا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته
 السلام ثم خلق الله في رتبته المثل في المخلوقين محتاج الى الله الذي في رتبته
 وفي هذا العلم الذي في رتبته هو المثل في المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 في المثل الذي في رتبته وهو المثل في المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 حيث اخبرنا قول ان المثل في المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 مخلوق بغيره لا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته
 لمؤثره وقد خلق المؤثر في هذا المخلوق بغيره ولا في صفاته
 شعاع المؤثر في المخلوق الذي في رتبته ولا في صفاته
 وصفته او حدة المخلوق الذي في رتبته ولا في صفاته
 والمثل في المخلوقين لا يفتقر الى احد من المخلوقين لا في رتبته ولا في صفاته

فليكن ان الخلق المكنون من نورهم ومنهم في حوزة
 من صورة نورهم انهم من باب والظاهر في حوزة
 النور والظاهر في حوزة نورهم من نورهم من نورهم
 وصورة نفس ذلك النور من نورهم من نورهم
 طاهر من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 قبله بعد ان قال الله عليه في حوزة من نورهم من نورهم
 ما مضى ان الصورة نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 هذه الصورة من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 وعندها في حوزة نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 الخلق في حوزة نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 علة فاعلم ان النور من نورهم من نورهم من نورهم
 ما مضى وصورة ذلك النور من نورهم من نورهم من نورهم
 من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 وصورة من صورته ذلك النور من نورهم من نورهم من نورهم
 اذا اراد ان يكون من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 اشرف من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 من نورهم

من نفس ذلك النور من نورهم من نورهم من نورهم
 الخلق من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 في الكون من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 الجبار وقد نزل سبحانه على من نورهم من نورهم من نورهم
 انفسهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 الكون من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 الابرار من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 جميع من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 وسبقهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 بعد ما يلهيهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 يعلم انهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 وصاروا من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 انفسهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 انفسهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم
 من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم من نورهم

150

[illegible]

150

159

155

156

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وفي هذه خزانة جليلة وحقيقات رقيقة معلومة من الحكمة وغيرها قد افاضها الله على عبده الامير محمد بن ابراهيم الموسوي الثاني من المجتهدين ائمة الكون وكلمات لطيفة ودرر قيمة انقطعت من بين دفتري وطرقته الشريف عليا ما لم يطلع منه على الله مقامه ودرر في الله اعلانه فاجبت نفعها في سلك المحررين يكون في ذمهم اليوم وما كان ينبغي بها من المانع عليها من احوال في الدين وسميتها بالدرر الكريمة وكتب كل مسئلة حرة ولا بد قبل الشروع في القصود من مفيد مقدمه وهي اذا نظر العالم الخبير في العالم ويدبر فيه وعلم ان الحق بين الصدين الفصل بالافعال الحقيقية الذي لا يجمعها في موضوع واحد ولا يخلو منها الموضوع الواحد فخصها بمدحها وعلم ايضا ان كل واحد من الازايات والوصفيات والحواسيات والقياسات والديانات والعلل والعلل لا شيء مما علقه الله عليه فلا يشبه شيء اخر فكل واحد منها مكرم خاص ونسبة خاصة وتأثير خاص وطبيعة مخصوصة وهذا هو الورد فادونها الى الله فامرها كما ترى ان الفاعل هو الله والمفعول

المراد بها طبيعة خاصة ونسبة خاصة وارتباط مخصوص وانها منكم مخصوصة وشخصها عن شخص سائر الفاعل وهكذا طبيعة ما وارتباطها وحكمها ونسبتها وانما لها وهكذا سائر الاشياء من افرادها في العالم على هذا النوع وعلم ايضا ان العلم لا بد وان يكون مطابقا للعلوم وان الحكمة هي التي الاشياء على ما هي عليه ولا هذه الاضلافا الواقعة في العالم بين العلم والحكمة والفكر بين في الالحاحات والالطفا والاشياء وغيرها من العلوم الباطنة والاشياء الظاهرة يتبين بان الحق المطابق للواقع في هذه الخلقة لا مد وغيره باطل والعلوم الباطنة في السنة الانبياء والاويلاء هي العلوم والحكم المحقة لها لا الباطلة ويتبين ايضا لا سلاسل وان يكون بين الحق والباطل وبين وبين الحكمة اليقين يعلون حقائق الاشياء على ما هي عليه بعلم الغيا والامارة ويكون ظاهرها وباطنها وحكمها ونسبتها وارتباطها وانها ونحوها وان اعتقادها وعلياها وهكذا ولا يعلم من لم يكن محيطا هكذا الا ان يكون متعلما منهم قال عليه في العلم وشيئا المتعلقين وسائر الناس او هم دعا وهم الائمة الهداة المهديين وسلام الله عليهم اجمعين والحق معهم وفيهم وهم ومنهم والهم فانت ايها الكافي الطالبي العلم اماهت النجاة

ونسبتها على ما هي عليه وعشرة

فلا يكون بريك ولا يقع هو اليك ولا هو غيرك الذي هو مثلك لا
 ماكون نفسك ولا كونك من هو مثلك ولا تكن من الذين اصنوا با
 لظاهر وكفر بالباطن ومن الذين اصنوا بالباطن وكفروا بالظاهر
 فانهم ايمانهم شيئا والمطلب العلم فانه من حقيقة العلم انهم ايقنوا في دون
 ويقام دون مقام فان المراد منه فهم الحق في كل مقام وفي حركه
 فهم ان ما وصل اليك من امثالك واخذته بتقليد بالظن والظن عن
 دون يقين حق فلهذا بالظن وانما لا يمكن بطلانه ولا شغل بيقين
 انت حق وصفا والقيس عليه وعلى انه لا يمكن ان لا يقع من الحق
 في مقام العلم ولا يحل الباطن كما والكل في ذلك ولا في اليك ولا في
 فانه لو كان كذلك كان اهل كل فرق وتخل ابيار واصل الى الحق مع
 انك بعض ان الحق واحد ومع واحد منهم كما ورد في الماديه العبد
 ان الفرق المختلفه بعد كل شيء كلها في النار الا ان فرقه واحده فيها ولا
 يخرج الله ولا على ايمانهم والباطل ولا نقل ان الاعتقاد امور ايمانيه
 فبذلك هي با راها في ذلك عليها حقها سواء اطلق الشرح ام لا
 من سبل الحق وتوعد في روطه الحق فثبت بالحق ان يكون محسنا
 للمراط المستقيم صراط الذين اتقوا عليهم غير المتصور عليهم ولا

انفك

المذاهب وتلك بعبارة وثقة اليقين وجعل احد المذاهب وبقية
 القويم ومنه الصحيح من القيم وكذا في ذلك على بصيرة ويقين وسر
 وبك تبين الاعمال والعلوم والاعتقاد لا للاختصاص بالامه المذاهب
 عليهم صلوات المسلمين وعند من اناس قولهم وجدتهم ركبوا في سبل
 عن اليك او من قولهم وجدتهم ركبوا ما من عن يد عن يمين سبل
 المذاهب في الكيف القليل والذيق والجليل واعلم ان الارض ليست
 من الحق والصواب في كل شيء فقد هاهنا عن معدتها او من عطف
 عليه وافضل في حبيب النعمه وصار في محله ولم يتطرق الى حكمة الخلق
 فتلك من قبل يداه فبقوا عن الجليل والحق وتكون مكتوف الظلمه
 الصبر وان لم يحتم شيئا ما بين وراى فقل ما فيها الا هذه الحق
 ان كنت من اصناء الحق تعرف قدرها وتقلع عنها والافضل للعلم من
 ذم النعمه وقها ما يكون من الجفاء وانها انك من منبع العلم ومعدن
 الحكمة وبها يقال لا شك لا الظاهر في انك المطلب الفاهم منتهى
 كما في تحقيق بعض المذاهب منحه للواضحات وظهره للبرهان
 لا شك لا في علمها على ما لها ولا المنزلة على ذلك ومنه التوفيق وهو
 ثم الوكيل نعم المولى ونعم النصير وهذا وان الشروع في المقصود

فأقول — ^{در مقام} ان كل شيء رقيق وجوده في نفسه لا ذكره
ولا ذكره الا في نفسه من مبدء وجودها الى مطلق شهودها ^م ^{لها}
مختلفة بحسب اللطافة والكثافة والرق والظلمة والخلو والخلو
القوة والضعف وكلها امرات ^{لها} كون هذا الشيء وجوده وبقائه
شهوده كما ان الالف في وجوده في نفسه ما يحصل بالتحرك ^{لها} ^{لها}
الى الوردية ^{لها} في الالف لا ذكر الالف في الالف ان فرق تلك
الشيء في كل الحركة المطلقة ولا تعين لموقفها فكيف يوجد ^{لها} ^{لها}
وهكذا ليس وجوده دون تلك الحركة اذ وجودها الحركة ^{لها} ^{لها}
وليس فيها ذكر الالف بل الالف في كل الالف في تلك الحركة ^{لها} ^{لها}
من مبدء وجودها الى مطلق شهودها امرات مختلفة بحسب اللطافة مادتها
وكثافتها ونورها وظلمتها وامثالها وانواعها واجناسها وخصائصها
صورها واعوجاجها واستوائها وانحنائها وطولها وقصرها و
دورها وعظمتها وقصارتها وكبرها وصغرها وحسنها وقبحها واسمها
وانواعها وغيرها غير ذلك ما يوجد في كل الالف ^{لها} ^{لها}
من الشيء الا في الالف لا بعد الا بعد وجميع تلك المراتب ^{لها} ^{لها}
ولا في الالف لا ذكر الالف في الالف في الالف ^{لها} ^{لها}

ذكر

ذكر فرق مبدءها ولا دون منها ما ولها امرات مختلفة ^{لها} ^{لها}
فقد وجدتها وكلية المراتب ^{لها} ^{لها} في كل شيء بحسب ^{لها} ^{لها}
وتبينه في كون الشيء من دون ملاحظة تعين رتبة من رتبة مع ^{لها} ^{لها}
بأشياء ولا في لا كونها ولا امكانها مجرد الوجود وهو من ^{لها} ^{لها}
حيث انه هو وجوده في مقام ^{لها} ^{لها} في الشيء ^{لها} ^{لها} وما رتبوه ^{لها} ^{لها}
وقد بين الشيء ^{لها} ^{لها} في الشيء ^{لها} ^{لها} في الشيء ^{لها} ^{لها}
الا في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
الشيء ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
كما في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
يقول مطلق من دون ملاحظة تعين رتبة ^{لها} ^{لها}
لا وجودا ولا عددا وهذا هو فرق الالف في الالف ^{لها} ^{لها}
تعيين مبدءها كبحر في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
انواعها ولا تعين صورها كالاتقاف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
ولا ذكر الالف في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
مراتب الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}
او بعد امكانها الوجودية منها ^{لها} ^{لها} في الالف ^{لها} ^{لها}

المستقيم مثلاً شيئاً بالالفية ولو قطع الفية غشيرة من كان لها بها
 فلو لم يكن فيه من واجباً مكانه غير فاداً لا في في الف الف المستقيمة
 آلاف وهكذا آلاف المنحني ليس شيئاً إلا بالالفية فالالفية في المنحني
 جميع الف الفية وقد بينا فيها فليس شيء الف الفية فالالفية في المنحني
 من دون شرط وجوده أو كونه وهو ليس شأهية وأولوية
 أو جديته وطبيعته وفوقه طبعاً لجميع الف الفية فاداً لا في في الف الفية
 منها لا وقد ظهر من غير أن لو كان منجلاً في المستقيم في المنحني فكان
 إليه منقطعاً لا في في الف الفية المستقيمة لا في في الف الفية المستقيمة
 وفي الف الفية أن يكون محلاً في الف الفية المستقيمة أو الف الفية فاداً لا في في
 صاهية لا في في الف الفية في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 فاداً لا في في الف الفية في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك في غير ذلك
 ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم فهو محيط بكل الف الفية في
 الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 القوة والقدم لو كان شرطاً في الف الفية والقدم من جميع كلاً
 أيضاً بالالفية في وجوده دائم لعدم شرط له وطبيعته وفوقه كما في
 لأدنى من ذلك كلاً عنده لا شرط له ولا شرط له في الف الفية ولا في

وعلال

وعلال ولا ترتب له في الف الفية ولا إمامة منسوبة ولا في الف الفية
 عدم شأهية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 الكونية المبرودة والافهية الكونية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 الالفية ان فعلية جميع الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 ولا عطل الالفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 أو صاهية أو صاهية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 والصانع والف في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 صاهية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 الصاهية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 وجوده وقوته من جميع فية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 وفي الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 من الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 وفي الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 السابق ولذا وقع الأحكام في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية
 للعالم ولذا هي في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية في الف الفية

وقد انزل القينا بل المواد في القينا عنه مطلقا فاذا هو انما انزل
 الى حين كونه والا كان عنينا بغيره وثقا هذا الوجود عن القينا
 فاذا هو انزل فيها منها واوعدا في انكها الوجود في انكها
 في انكها ووجودها بطل ووجودها كالا الف من حيث كونه مطلقا
 عن خصوصيات جميع الالفاظ فتعد عن قيناها كلها غير انها لا شيء
 من اكرانها وامانها فاذا في قودها ووجودها انزلها ووجودها
 منها اذ يدركها القينا فيقول انكها ووجودها بغير وجودها
 ثبوتهما بطل قيناها فاذا هو ما حجب لا غير منها غير ان من غير
 ومسا الالفاظ او قد علأ اركها وقد فيها واذا بها تحت هيمنة
 انما هالكه سطح نور وعظمه بكيف هاجر في هيمنة في القينا
 عنه فقد فيها وتجلي بها اذا المانع من غوده شيئا في غير محله
 هذا الامر في هيمنة يعني غير منه فاذا انما عن المحل والالفاظ كلها
 يقاها الى شيء منها فاذا المانع من غوده فهو في الاعيان والاكوان
 صا الى القينا والظهور بها لا شاة في قيناها عنده في معلومها
 بل اها من في الاكوان والالفاظ عندها في غوده فيها وفيها هذه المنة
 وجود الشيء من حيث معلوم القينا والاكوان وهي ابطا ما يمكن في انية

واوعد

واوعد في انية الاول لم يكن ذكر شيء في نيقال الصلوح والتمج
 والابطية والاولية ومواقع تلك القينا هذا الوجود الثاني على
 غوطيقا والاطا في تلك القينا في انية واهم ان هيمنة الاول
 الاول وهيمنة الطوائف تحت الوجود الاول وهيمنة لا ذكر شيء
 وهيمنة الاكوان وهيمنة ذكرها في وجود معلومها واهم القينا
 وهما ان القينا في كمال الباطنة الحقيقية وغاية الوحدة الالفاظ
 بحيث لا يمكن انكها في الوجود بمكان الوجود الاول ان ليس فيه
 هيمنة في هيمنة وهيمنة واعتبار واعتبار في هيمنة هذه القينا
 بالهيمنة هذه المنة من منة ثالثة في هيمنة في هيمنة في اول
 المنة الاولى والاول قبل ونور وظهورها في هيمنة في هيمنة في
 والاعيان في هيمنة الاكوان والاعيان عنها وتقرها واهم
 وتجرد هذا المنة عنها ان في القينا واشبه بها ومن حيث كوناها
 فيها ومعلومها القينا بها وتقيدها بيقاسها عنها لا يطبقها بل
 كانت احرى بالنسبة الى الاكوان والاعيان واشبه بها واولها
 وتبعية ثالثة لها ونور وظهورها وتجليها لها مع قطع النظر عن هذا
 لا تجمع مع الاول في نظر واحد في هيمنة قاس معها ويحكم بكونها في هيمنة

وتلوهها او تبتها نية لها ولكن لما دنا من قيدها وانما لها من
 رتبة الاطلاق التي عليها انما كانت رتبة الاطلاق التي هي رتبة الوجود
 بل رتبة الوجود على انما كانت رتبة الوجود على انما كانت رتبة الوجود
 سبق الوجود الاول وقناه وعلوه وعلوه وعلوه وعلوه وعلوه وعلوه
 لرؤيته والوجود المعقود جلالة وعظمته وعظمته وعظمته وعظمته وعظمته
 اعادته على انما كانت رتبة الوجود على انما كانت رتبة الوجود
 مرتبة وجوده في مرتبة الوجود بالامكان وطلوه في رتبة الوجود
 وتكونه بالوجود وتكونه بالوجود وتكونه بالوجود وتكونه بالوجود
 بالصورة المعقودة في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 المعقودة وتلك المعقودة في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة
 اذ كل ما قلناه من كالات الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 المشاع وفي الحقيقة لا شيء علم شاع الامد ولا علم شاع الامكان
 الا في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 والاشاع في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 الحقيقة في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 القيمة وهذه المراتب الستة هي رتبة الوجود في كالاته حيث لا يكون

للا

للا لاف الوجود ولا ذكر في رتبة الوجود وفيها تفاصيل هي كالاتها
 على رتبة الوجود العلم ان الوجود والوجودان ملاك العلم والوجود
 يقال وجوده على رتبة الوجود وجوده اذ اطلق به وضاعف وجوده اذ اطلق
 اذ انما هو وجوده وجوده وجوده اذ اطلق به وضاعف وجوده اذ اطلق
 المحي على اصل المحي اذ اطلق به وضاعف وجوده اذ اطلق به وضاعف وجوده
 سبباً لرجوع تلك المعاني الى الاطلاق على العلم يقال علمه علمه
 رتبة الوجود اذ اطلق به وضاعف وجوده اذ اطلق به وضاعف وجوده
 فصله ويقال علمه فصله ويقال علمه فصله ويقال علمه فصله ويقال علمه
 مثل الفصل في فصله رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 اي اقله فهو معدوم وعلمه في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة
 الوجود في اللغة الالفاء والعلم الالفاء والعلم الالفاء والعلم الالفاء
 الحق والوجود في رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 لا بد من معرفة اصطلاحاتهم ومعرفة رتبة الوجود المعقودة المعقودة
 لا يصل الى مرادهم ولا يجوز العقاقير مقاصدهم وهم علمهم مع العلم
 قد ضبطوا من رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة
 اي في رتبة الاشياء الى رتبة الوجود المعقودة المعقودة المعقودة المعقودة

عناظرها الاشياء وملكوتها وغيوبها ويرجع الى السير في عمق
اسماء الله وصفاته وامواره فتكوا انكلا ماهرة لم في الظاهر
معرفة لم الى الباطن فغير لهم الى عمق الفهم هذا مع غيرهم
العرف ولكن الذين اخذوا علمهم من غيرهم عليهم من الذين يعلمون
ظاهرا ومحجوبة الدنيا ومعهم عن الاخرة هم غافلون يريدون ان
يصلوا الى احوال كمالهم عليهم باصطلاح هؤلاء القوم فلا يقدرون
خفيهم حديثا فاستعجبوا امامهم عليهم وتكلموا في معانيها
واولوا اشياءها الى امام عليها امذوه من غيرهم نحو ما ذلك
من الغيبة الى عقاب حكمهم عليهم واهموا كثيرا فاضلوا واصلوا
عن السبل ومن ذلك كلمة الوجود فاذن اوهان الاخبار ومن
ان يجوز فيها على اصطلاح الحكماء وما شام ان يصلوا الى البر
بالجملة لئلا يفسد شرح معنى الوجود على اصطلاح الحكماء
على اللغة وانما من عرفهم عليهم ففهموا عرضة مما ذكره ان
الوجود هو الوجود فلا فقدان والوجود خلاف المفقود فموجب اللغة
وقد عرفوا عليهم على اللغة كما ورد السبل مدرك والطلب مردود عليه
اياته ووجوده ثابتة المحظرة والمردود الذي ليس على الوصل اليه قائل

الابانة

الاياته وليس وجدانه والوصول اليه الا اياته والسبل الى الوصول
ذاته مدور وطلبه جميع الخاتمة مردود فالوجود والوجدان واحد
الاكثر اما قيل في الشيء من حيث هو غير في ذاته والذات في ذاته
الغيرية عينها على ما ظهر عليه وذلك ما ذكره وكيف قيل عليه ما
هو في وجوده مقدر اليه والراد انما كيف يظهر بظاهر ظهوره
وهو غير تميز في ذاته مقدر اليه ولذا فرق في الحكم بين الوجود والوجدان
والحال ان الوجود الشيء من حيث هو غير تميز في ذاته على ما هو عليه
والوجدان له من حيث الغاء فيه ورواية امامه على ما ظهر عليه والتكف
له فاذن في ذلك فتشوا ان اصل الوجود والعدم من الامور النفسية
الاضافية فاصل الى معنى من مشاوك ظهر وجود بالنبذ الى مشاوك هذا
ولم يعمل اليه فله عدم او معدومية بالنسبة اليه اذ لم يجد له غير هذا
ما يقدر به جميع مشاوك فهو معدوم مطلق وعدمه بحسب النسبة اليه
وجله بجميع مشاوك فهو موجود مطلق وجوده بحسب النسبة اليه فجميع
احكامك بالوجود او لا علام بحسب ذلك والظهور في مشاوك وعلى
ولا شك ان الوجود والافتقار للمشاو لا يمتلأ الا الاشياء المصورة
المتشابهة المتماثلة فالاشياء بمثلها موجودة للمشاو وهو واجد لها

فانه قولهم لم يتصل يكون موجودا في المراتب ان اعتبارنا لا يحل
 من غير ما في شئ الاشياء لعدم تعلقها باصل الوجود لا في الوجود
 ولكن لما في صفة الوجود عن انما هي في ما فيهم بعض في السهل
 الفاضلة المعقولة في العدم ان انما هي في ما فيهم موجودا في ما فيهم
 في عدم مطلق و عدم يجب في هذا التوهم ان الوجود في ما فيهم
 بالاعتبارية مبدئية ولا شك ان الشئ كما كان اقرب الشئ في
 اظهاره و اوجدها بالنسبة اليه ولا شك ان الشئ اقرب الى الاقرب
 بعضها الى بعض كان اظهارها من بعضها البعض و اوجدها بالنسبة اليها
 من بعضها البعض ولا شك ان الشئ اقرب الى نفسه من كل شئ
 عظم الوجود او كرها و جود الشئ بذاته لا من وجدها
 ما وجد عن هذا الوجود ثم اعظم الوجودات و جود الشئ بذاته
 لغيره ولا يقل ذلك الا في الاثر بالنسبة الى مؤثره ثم اعظم الوجود
 و جود الشئ الشئ بالماضي بلها ثم اعظمها و جود الشئ الشئ بالماضي
 و المقارنته و الوجود الوجود المنفصل بعضها بالنسبة الى بعض
 بالاطول والعكس والشئ المنفصل الذاتها و جود بعضها بالنسبة
 الى بعض و انما الوجود لاظهارها و تلوها و اشياها بعضها بالنسبة

الاضحى

الى بعض فانه في ذلك تحقق الوجود و جود بذاته لا من وجدها
 الموجودات موجودة بذاتها الوجود فالوجود و جود بالذات لا من وجدها
 في الوجود ذاته و الموجودات موجودة بذاتها بالنسبة الى الوجود
 و بما فيها و اوقتها و تلوها و تلوها و اشياها
 بالنسبة الى بعض لها و ذلك في الوجود الوصفية في وجودها
 المحاور و جود الوصفية و اوقتها و تلوها من الوجود لا من الوجود
 الوصفية الوجود المطلق و لا من الوجود فان حقا في هذه الامور
 جماعية الوجود المطلق و جودها في عتباتها و تلوها و اشياها
 في الوجودات المتماثلة و كلاكل من بالنسبة الى مؤثره ذاته و جودها
 في عتباتها الذات و الصفا و الصفا و تلوها و اشياها
 الوجود بذاتها او تلوها و تلوها و تلوها و جود بذاته لا من
 عظمها و انما اصل الوجود و العلم من الامور لا ماضية و هي ما
 في عتباتها الذات في شئ عظم الوجود في عتباتها الذات في الوجود
 الطالان و الاشياء و تلوها و جود الاشياء و تلوها في عتباتها
 المتماثلة الاشياء بذاتها في الوجود الوجودية الطولية و تلوها و جود
 بالنسبة الى مكان او زمان او كرها و تلوها و اشياها و تلوها و جودها

الوجود في الوجود الاقترانه والاضافه وهذا الوجود هو الوجود
 الكوني والعدم الكوني وعلى هذا الوجه يجمع الحارثان الحكماء والحقايق
 على ما بين الناس ولا يحدون ولا يبدلون بل لا يعرفون من الوجود
 عدم الا ذلك ثم قد يظن خطأ مع قطع النظر عن الاضافة فيجب
 بالفاصلة عن الوجود هي وعن العلم بتيقن وذلك في الحقيقة
 راجع الى الوجود الاقترانه ولكن لا يعطون اصل الوضع فيكون
 ان وضعها لذلك من دون نسبة وضافة باجملة هذا الامر الاضافة
 فالوجود الكوني الاضافة هو الوجود الوصف بالعدم ولكن بعد
 الوجود على ما مر في علم تلك الوجود او الاعلام النسبية الاضافة فان
 لوضع عدم الشئ فهو وجوده انما في عدم الوجود وان لم يكن ذلك
 ايضا فهو وجوده في عدم الوجود والاشكال ان النسبة بغيرها الاضافة عن
 الوصفية فوضع الوجود الاعدم من الوجود الاضافة عن الوجود الوصفية
 ان وضع الوجود الوصفية يقول مطلقا فيكون في الوجود والعدم
 الاضافة مطلقا في الوجود الاعدم يادق التعريفات واشكال الوجود باللفظ
 الاشارات ويعرف عن الاشياء كمال التعريفات ويوجد لها الاضافة بال
 الوجودات لا يتجاوز عن تلك النسبة وهو من اعلم اشياءها انما هي باها

كلها مراتب الوجود الوصفية الا ان اعلامها من شدة قوتها في الوجود من الوجود
 المستقلة لا النسبية ما وجد ابدانته لانه غير ان الحكماء والحقايق
 المستقيمة في العالمين الى هذا المقام وعموم اللغات التي كانت
 وثباتها عن الذين لم يلقوا اليقين في ان حبيط الحقيقة بباطل كل
 شياء غلطتهم عن ان الوجود بغير وصفه عن الفخيم ما عرفت ان
 الوجود بغيره ووجوده عن تلك الحقيقة وبرايتها فلا يقرب عن ذات
 الحق بل يشاهد وجوده من الاضافة والاضافة الكمال فاسكو الى ذلك
 فان قلت هو ذاتها النسبية المأجبة والواو اشارة الى الفاعل
 ذلك هو اسس الفاعل بما مر من الموجودات الوصفية فلا يقرب عن
 من الوجود ولكن الحكماء والحقايق لما ارادوا التفسير عن ذوات
 جميع الغيبة مدلولها في وضع الوجود الوصفية ولم يكن لهم بد من
 فغيره عن الوجود الذاتي والصفة الذاتية كما يجمع الذاتية والعدم الذاتي
 والصفة الذاتية والعدم الذاتي وغيرها منها التي لا يصلح لها وضعه ان
 وهو في الحقيقة جميع الضدين في الحقيقة في الوجود بغيره عن الوجود
 ليس بمتنوع وبعبارة الذاتية بغيره انما ليس بوضع مطلقا بل هو في ذلك
 الباد الاقترانه عام في الوجود الاعدم فمما بين الوجود الوصفية

١٤٩

كلها

واعلاها ذات الوجود اذ هو وجود بلائنه لانه فان اردت
 الوجود لذاته ذلك الوجود بلائنه لذاته ففصلته ذات الوجود
 وهو كائن في ذاته الوجود واوله يكون عنوان الحق بل شانه
 واساؤه اوله بالصورة من غيرهما وهكذا سائر الصفات اللازمة
 جارية على الوجهين بالجملة جميع ما في والاولى من الشهاديات
 العينية والمحبات بالجملة والاولى من الصفات
 العقلانية والقيمية الثوابية والاولى من الصفات الكونية
 فمنه الوجود الوصف بالحق الاعم من الاخص فان اخصه
 الوجود بقى مطلق فلا تفرق صغيرا وكبيرا الا وقد حوّلنا ما وقع
 من تلك الفسحة هو متفق بالذات وعدم محتويات فاذ امكن ذلك
 فنقول ان فحة الوجود جميع مراتبها هي كمالها وتجليه وتبينه
 ووجوده وجميع ما يعبّر عنه بجانبه من الصفات مواتها ومواقع طلائها
 والمصاديق والمراد منها في تلك الفسحة وهي تلك اعداد الالام
 القديم النور في الادعية كعلاء الصباح للبحر عليه السلام في الالام
 وبعدها المنور وملك القديم وبعدها يوم الجمعة وملك القديم وملك
 وبعدها ليلة السبت اللهم اني اسئلك باسمك العظيم وملكك القديم
 ع

وما في المحشون الكبير يا من لا يدوم الا ملكه وما في الصفة الكاطنة
 لا تمنع ملكه وما في تسبيح طائفة عليا سبحانه الملك الفاعل
 وما في ولاء امرؤا من المغرب اللهم اني اسئلك بوجهك القديم
 واسئلك العظيم وملكك القديم وغير ذلك من الادعية الدالة على
 عبادتك وهذا القسم لا يباح حدث الاشياء اذ الحدث الوصف اي الكون
 لهذا القسم هو لما في المقدم والادام الوصف الرافعي اي الكون القديم
 والمحذوف الالام اي الكون من فحة الوجود الوصف بنا في القديم
 المعبر به عن ذات الحق بل وعلاء عن القبر ولكن المراد من هذا
 القديم الوصف الالام وهو لا يباح في الحدث الالام اي كونه لغيره وهو المراد
 من حدث هذا الملك ان لا يقبل سبق عليه حتى يتصور ان الحدث الوصف
 الرافعي اذ هذا الملك ملك ما يجمع ما يباح اليه ويجب وينبغي له
 صفو على جميع ما به هو وهو وقوة من الاشياء والمبدأ والملك
 المعلقات والقوالب والقوالب والصفات والالام والادوات
 والمجاهات وفضل ذلك لا يجوز علوه على الله لو كان معروفا لكان
 بالذات ادشيع بلا مرجع مقتضى لوجوده ولا يعقل الاختفاء والتوحي
 المنع وكذا في الواجب كان يقع على اقله فيجب ان يكون وجهه وهذا هو

وجود الملك وقدر هذا الملك القديم وصف بالمعنى الاعم او
 ذاته ولا شاف بينهما على ان المحرر والهدم جميع معانيها في اصناف
 جارية في اجزاء الملك ولا يحوي الذات الاضافات في صفة فلا يحوي
 غير الان المحكم باضافات واحد منها لا ينفق نوع الاخر اذ كل واحد
 لا يميز لهذا الملك الاعظم بالجملة لا شاف في اضافات القدم لهذا
 واثبات المحرر له ولكن ذكر الالهام القامرة والعقود المحبة الطام
 بالمتابعة وانها كقولهم في التهاديا والاضداد المحلقات
 اذا سمعوا امثال تلك الجبارا يدعون في حشون فيشكلون
 لوصفة الوجود في صفة تلك الله ليس فيها ذكر الالهة الا فيها ولها
 مراتب مراتب الوجود كما عرفت في الدرجة الاولى حونا في درجة
 واذ قد عرفت صفة الوجود والوجدان والفرق بينهما وعرفنا ان لكل
 في وجود ولها في صفتها الاستحقاق على ان يغيرتها في كل ما هو
 ذكر هذا الشيء وليس في ذكر الالهة ولا ذكر في الالهة وكلها في ذلك
 ان للوجود الوصف الذي هو ملك الله القديم ايضا في ذلك الملك القديم
 وليس في صفة الالهة في ذلك استحقاقا وكلها ما في ذكر الوجود
 للوجود ذكر الالهة ولا ذكر في الالهة ولا ذكر في مراتب ولا في كل

تفصيل

بتفصيل المراتب ما لا يمكن ما في خلق الرحمن من ثوابه ولفظ
 ملكه على قوامه حروف الان في الله الكتاب والذين قد عرفت قوامه في
 الان في الله في العالم الكبير لطا في القباين وتوافق الفهم في ولكن
 لا بأس بذكر المرتبة الاولى منها لتكون وصلة لما هو المنظر وهذه
 الدرجة وهي مرتبة الوجود من حيث نفسه من دون ذكر شيء من القباين
 والفعليات والمجرد والمثل في تلك الصفة بعد الوجود والا
 عليها ولا اشياء ولا في مرتبة العليا من صفة الوجود الوصف قد
 اضل في صفة الوصف وصار ذاتا قائمة بنفسها ووجودها في
 لذاتها اذ ليس في صفتها فيقول فيها الوصف والاضافة في تمام
 الحقيقة والحق الاضافات فهو وجود ذاته بالنسبة الى الوجود الوصف
 ولا في الوجود ذاته المستعار الا هذا الوجود وهذا هو مرتبة الوجود
 وذا في الوجود الذي الله ليس في صفة غير الوجود من حيث هو
 هو لا ينفك في المعين بين والتحديد بعد ان يكون معه على معنى لم
 يكن وجودا سادجا صرا في كان هو غير مسمى الوجود لا ينفك
 وعلوه بوجه من الوجود الكهنة والافنية كاعوها ولا خصوص الاطلاق
 ولا تفيد الوجود ولا عدلا لا اشياء ولا في ذات لم يكن صفتا في

لا يكون متاهيا الى شيء ابدا اذا شاع الى المحرقة المقتطع للمحرقة
 المحرقة وذلك لان الكلية والمحترقة من عصمة الفعلية المتكررة المتناهية
 ولا يقبل الكلية الا بعد سلب المحترقة ولا يقبل المحترقة الا بعد سلب
 الكلية فالتالي اذا كان متصورا بصورة الكلية متصورا بصورة المحرقة
 الكلية متصورا بصورة المحترقة في الكلية وتقبل في كلا مكانين يخرج منها
 ويقاوم في كل الى غيرهما من الفعلية والابطل مودته والعدم وجوده
 واذا كان الشيء بصورة المحترقة متصورا بصورة المحرقة كان صورة المحترقة
 صورة المحترقة في المحترقة وتقبل فيها فلا يمكن ان يخرج منها الى الكلية
 غيرهما والا فخرج عما هو عليه ذلك كل بصورة الكلية والمحترقة صورة
 المحترقة فلذا خرج الكل عن حد الكلية والمحترقة عن حد المحترقة تبطل المحترقة
 والكلية فيعدم وجودها بطلان صورتها بالجملة اذا تجاوز الكل عن
 الكلية فيقطع كلية فيعدم وجوده فيشاع الى المحترقة واذا تجاوزت المحترقة
 عن محترقة المحترقة فيقطع محترقة فيعدم وجوده فيشاع الى الكل والكل
 متناه الى المحترقة والمحترقة محترقة متناه الى الكل فاذا شاع الكل الى المحترقة
 فيقطع وجوده فلا ينفذ في المحترقة يكون علما بالنسبة الى المحترقة
 واذا شاع المحترقة الى الكل فيقطع وجوده فلا ينفذ في الكل ويكون
 علما

١٥٦
 علما بالنسبة الى حد الكلية فالكل والمحترقة ليسا موجودين من مظهر الكل
 حيث يوجد بالنسبة الى عدمه ويحترق حيث انه هو وعينه علم بالنسبة
 الى الحد الاخرى ويعبر عن حيث انه غير محترق والوجود الصوري الثاني
 غير المشعيا لا ملام هو الذي لا يكون له حيث العلمية وتكون غير
 غير فلا يكون اذا مقتضاها بين محترقا محترقا ولا مقتضاها الى شيء
 فلما لم يكن الوجود المحترق مقتضاها الى شيء يكون مقتضاها في كل شيء بعد
 شاع الى الكل يكون مقتضاها فيه ويعدم شاع الى المحترقة يكون مقتضاها
 فيعدم تقيده من الامكان وعدم شاع الى شيء من الفعلية
 فاذا فيها ظاهرها وغيرهما وادام وجودها وخصها وعينها
 بل هو لباطة وعدم تركيبة انفذ فيها منها واطهر واوجد في اظهرها
 الوجودية منها واولها واهلها منها او عصمة الفعلية اعصمة
 الكثرة والعدد والاختلاف والافراد وهو نفس في نفسه عن غيره
 محترق بعض الافراد بعضها ولكن الوجود البسيط هو الذي كان مقتضاها
 منها يكون اوجد واولها واهلها واطهر في اظهرها الوجودية منها
 لعدم تركيبة في وجودها واختلاف الافراد وفي علم اسمه وجودها
 فالعلم بعدم تقيده بالكلية يفوز في المحترقة ومن علم تقيده بالمحترقة

فالمراد من نفوذه في الكل فالمراد من الخفية من نفوذه في الخفية
 من الكلية فالاثبات في هذا المقام حقيقة الشيء والشيء حقيقة الآخر
 فان كنت من الاعلام فافهم المرام من الكلام عن اثبات هو على الشيء
 وفي حقيقة الاثبات بالجملة متصار الوجود متعاليه من الحق
 وفي معنى الفيق ما هذا في جميع عرصات الفهم والشهود بحيث لم يبق
 الا الوجود متصار وجوده لذاته لا من حيث ان ماسو الوجود
 بالذات هو العلم بالذات ويعبر عنه بالاعتناء اسحب فاذ الوجود
 وجودا لشيء سواء ولا موجود علمه او يكون بباطنه وهو انما هو
 الموجود الوصفية والفعالية التثنية تحت هيمنة حيث الشيء جميع
 ماسواه وجعله متعالي بالذات وعلمه ماسو والذات بما في جميع العرصات
 فليس شيء ماسو لاذن ولا ماسو لاذن ولا ماسو لاذن ولا ماسو
 كون ولا معنى لاحد ولا ماسو لاذن ولا ماسو لاذن ولا ماسو
 ذلك مما يثار الشواهد ويعبر عنه بالذات اما في الذاة سواء لاذن
 مفسر وهو في المعنى والذات وان شئت ان تعبر عنه بغير انه هو
 الذات وذات الذات وهو الكينونة الازلية الالهية المحمدية
 عن المكنات المعروفة من الاضداد المتفرقة من الذات لا اشار الى معنى

على شيء ولا يضر من شيء ولا يكون على شيء ولا يكون على شيء ولا يكون
 ولا شيء وكلها هو بره من مسمى من كل شيء ولا شيء غيره
 وهو عنوان القديم بل شانه من الوجود لا ينفك عن شيء ليكون
 محروبا من وجوده من غير وجوده في الاشياء لا يكون شيء في شيء
 وخارج منها لا يكون من شيء من شيء وهو الظاهر في كل شيء مكن شيء
 اظهر من كل شيء فلا ينفك في ظهوره الى شيء من الامكان ولا يكون ولا
 عيان والقياس الشاهد والسر والخيال والملكوت والملك هو
 يقول اما كنت حيث لا ماسو ولا ماسو ولا ماسو ولا ماسو ولا ماسو
 والروح ولا ماسو ولا ماسو ولا ماسو ولا ماسو ولا ماسو ولا ماسو
 ووقفت على اقل كل موجود وان كل شهود واذ كان ولا يكون
 الى يوم القيمة كانه على علمه وقامه وان كنت على علمه وان
 وصدة فان الانسان اموزج هذا الملك وجعل اسمها بانه من
 كل شيء شيئا فكان اسمها بانه جعل هذا الملك هذا المقام الذي هو اسم
 وعنوانه ووصفه الفهم لذلك جعل نفس الانسان اسم وعنوانه
 وصفه الفهم كمن وصل الى معرفة النفس التي هي مفسر مع قطع النظر عن
 انها نفس حقيقة ذواته مكنها التجرد نحو الموصوف ومحو المعلوم

عليه

فقد يلزم في المعرفة ولا يصل النفس الى هذه المعرفة الا ان كانت على
 صفة ما هي في حد ذاتها شيئا لا يرتقي احد قبل ذلك وما اذا كانت
 في الجملة مبتنية بالوحدانية وحقبة بالقبول لا ان كانت تلزم الى ذلك
 ابداد ذلك لان الانانية في هذا الملك من المرات والمحدود
 الاضاح وما في الانان من المرات والمحدود انما ارادته وجدانه
 لما في هذا الملك على عواضيدك بها الاضاح ولم يوافقك
 فيها انما هو منك كل شيء بالتحقق مناسبه لذلك الشيء ومن
 جهة مفارقة يدرك الانفة المحيطة ويقطع يدرك العقول المحيطة
 والمعاينة الكلية ويقتطع يدرك الحق من المحيطة وهكذا لو كانت
 ممكنة في المرات والمحدود لا يدرك الا المحدود اذا كشف
 واعرض عن الوجدان والوجدانيات لا في الوجود والعدم
 عنوان الذات فلا في الاقوال والمطلق الذي هو الوجود الحق
 الملك واللام في شيئا من الصفات السكون الا في ذلك الوجود
 واللام في الوجود والعدم والظهور والظهور ويتقوا يكون غير ان في
 الظهور ما لا يليق به يكون هو المظهر لك في غيبته يحتاج الى
 دليل عليك ومعه يحد من تكون الانا هو الذي توصل اليك عيني

لما انك

لما انك لا تعرفين وصل الى هذا المقام فقد يلزم في المعرفة في
 للخلق معرفة اريد من معرفة الوصف فلو لم يكن خالصه بعد
 اقامة الكلمة التي هي عنها التفاهم الحكماء وادعاهم العلماء
 اعلم ان فيهم موارد استقالات الكلمة الاستقاع والعدم والحق والمفاهيم
 والامكان والكون والقوة والعلية على كل من الاضاح واللاضحة
 المحيطة الحكماء في تصور بالمطالبة المشوطة بها ولا علميا ان يتبينها
 في صفحة الافكار وعنده حدود وتقيقات متناهية كل منها الى
 الاضاح كاللغة المستقيمة واللفظ المنفي ضل فان المستقيمة مستقيمة
 والمنفي من الاضاح فالمستقيمة مستقيمة الفية وجهة استقامة
 وكذا المنفي مستقيمة الفية وجهة انحاء فلا محاشا وجودا
 اشتراك وهو الالفية وميلانها وهو الاستقامة والانحاء
 فالمستقيم مما ان في المنفي بالاستقامة مد يد المستقيم والذات
 ان يخرج عنه والانحاء مد يد المنفي ولا يدعي ان يتجاوز عنه المستقيم
 مقادير الى نفسه لا غيره فانهم لا يشعرون المستقيم انما هو الى
 مد الاستقامة فيقطع لديه وجوده فلا في ذكره خارج حده فهو
 في غير حده وهكذا المنفي المستقيم استقامة معلوم في المنفي والمنفي

باعتباره معلوم في المستقيم وكل موجود في غيره في غير ذلك
 وفيه شيء فغيره وتلكا وكما في ظهورا وصفها وغير ذلك من
 الالتقاط وهو النسخة بعينه من غيره يعرف من غيره محو
 الكلمات المذكورة انشاء الله ومن حيث كون كل منقطعاً عن الآخر
 الا في غير معدوم كما هو مقتضى الامر اذا كان كل عدم الاخر بالمستقيم باستقامته
 فيقال انشاء الله تعالى فغيره انفسه تعالى اذا اوجبه من البلور
 طورية فهو في غيره من غير المنع بافتقاره في الاستقامة عن نفسه
 مستقيمة عنه فكل في غيره من غير المنع وهكذا يمنع المستقيم باستقامته
 الانشاء عن نفسه وهو ممتنع ومنع المنع بافتقاره الاستقامة
 عن نفسه في حقيقة كل ممتنع مع الاخر وهذا الخط في كلمة الامتناع
 المطابقة وان كان معناه حقيقياً فيصاحفها في انشاء الله تعالى
 وفي غير المنع اذا اوجب عدمه بل ومن ذلك قولهم الا في غير
 يكون مؤثراً اي يرفع الانشاء بالثبوتية والاقبل صفتها وهو
 يمنع الايض ان يكون اسود اي لا يبيض من حيث انه لا يبيض بل
 صفة الوارد يابى عليها ذلك لما من ان عرضاً محموراً
 الاضداد وكل جوده الى منه كالسواد فانه مناه الازهر كالسواد

فانه

فانه مناه الازهر وهو البياض وكل منهما عدم الاخر والوارد
 الى البياض لا يقبل صفة البياض والبياض بقا صفة الى الوارد لا يقبل
 صفة السواد وكل ممتنع عن الاخر فذلك في مثالنا المستقيم يمنع
 عن صفة الانشاء والمنع يمنع عن صفة الاستقامة وكل منهما ممتنع
 صفا في الاخر فكون المستقيم غير المنع تحديد لنفسه بالاستقامة
 كون المنع غير المستقيم تحديد لنفسه الانشاء فقارة المهورات
 تحديد انفسها بما يحدود وهذه المعاني في بيوتها التي في بيوتها
 المقينيات والحدود ان يثبتوا في كل كون كل يعرف عن الاخر فلم
 ان طائيل تلك الكلام في الوجود في الخارجية اذا لاف المستقيم
 مثلاً مع كونه وجوداً خارجياً يطلق عليه لفظ العلم والمعرفة والامتياز
 بالصفة الحدودية خارجة عنه فاذا قيل ان المستقيم معلوم ممتنع
 في المنع فلا يلزم ان المستقيم معلوم بالذات او ممتنع بالذات بل
 المراد ان كون المستقيم محضاً معلوم ممتنع واذا قيل ان ماسو
 ممتنع معلوم ممتنع فيه فلا يلزم المراد ان ماسواه ممتنع ممتنع معلوم
 محض ممتنع بالذات بل المراد انه موجود في غيره دون حد الاستقامة
 بالجنه هذه الكلام جارية في المعاني النسبية الاضافية والمدايل النسبية

الشيئية والمصاديق الكونية العقلية والمراد من الكل الوجوديات
وهذه الموارد هي المرادة المقصودة فاذا عرفت ذلك فاعلم ان
ايضا اذا نظر الى الالفية ضلال الالفات وادهاا غير متناهية
واحد منها متناهية في مصنفيتها ومنهها ظاهرة في صمدتها و
غير محسوسة ووجد من مصادها وانها هي في جميع مراتبها وان
لا يتبين شي منها وهي من حيث انها هي في المستفاد منها لا تغفل عن
مستفادها بل في حال كونها في الحقيقة هي من حيث انها هي للظهور
في الحقيقة وكذا العكس ومع ذلك لم يجبهها الاستقامة ولا الانحطاط
بل هما متضامان في سطوع نورهما على شيئا متفهما عند ظهورها
عن تلك المحالته بالامكان والهوة استقامة اذا مل الامكان في
اللفظ المتكفي يقال امكنه من الشيء اذا امكنه من جعله عليه
وقد امكن منه واستمكن وقد علمية فاستعمل في السنة المحل في
المفهوم في مقام الوجود والكون والتمكن من الكون التقيلا له في
يمكن النطقة ان تكون ملفة اي النطقة هي ليست مفسدة لان تكون
علقة وليست لطفة فالامكان يستعمل في مقام فهم الشيء القبول صورة
بعد ضلع صورته الاولى كما يقال هذا الخبيث يمكن ان يكون سديا لنا
هنا

فقط للصوره السريرة من غير صورة الصورة الاولى فاعلم ان
هو الصلوح الانفعالي الصورة فيملا حطة صلوح الالفية الالفات
يقال الالف يمكن ان يكون هذا الالف وذلك الالف يصلح للظهور
بهذا الوجه والى ذلك تلك الصور لم يلد على ان الالف هي حيث
اللفظ يكون منفصلا منها اذ لو لم يكن فيه صورة الاستقامة مثل الالف
صلا لا لا يحتاج وكذا العكس فلا يحتاج في قلبه ليس الاستقامة
نحوه الى خرج صورة الالفية بخلاف النطقة فان صلوحها صورة النطقة
وقلبها ايضا يخرج الصورة النطقة صفة بل كان القلي والظهور
والامكان الصلوح لا يلزم ان المراد منه هو الامكان الانفعالي والامكان
المفهوم ايضا لا يمكن الرجوع الى اجتماع الالف صورة الاولى كما لا
الاستقامة ولا هي صفة بالامكان المجاوزة بالهوية فالمقصود بالامكان
الراجح الفعل للقيام والظهور هو المصير من الطوارى الالفات تحت
الالف وبقوة فيها وعدم انجاسه بغيره وهذا هكذا اصل القوة
للقايل كالفعل الالف القوة ام وشكل من حيث المعلق منه انما يتعلق بغيره
الفاعل يمكن ان يتعلق به فلهذا يكون موجودا كما مثالا في الخارج يمكن
لذلك يتعلق به فلا يكون موجودا كما مثالا في الخارج بل بغيره

كجذبت كان ان الكثرة من مقلقة قوة رتب ويمكن ان يكون مقلقة
 لفعله فتكون كاشنة ويمكن ان لا تكون فيه كما كانت القوة فاقوا
 بالقوة لمع ما هو ثابت بالفعل ونسبته بالفعل الى ما بالقوة نسبة
 الى العلم ثم خلا ولا في السنة المحكاه والمقلوب فابقوه الشيء في الصور
 التي يمكن ان تصور بها سواء تصور وتلقاها ام لا وباللغة التي هي
 التي تصور وتلقاها كانت وعنده فاما لم يكن له صلوح وامكان
 يعبر به بالعقلية المحضة ولا مصداق لها في المحركات والحوادث
 بل الوجود المصور هو العقل المحض لا يستقل العلم في الوجود الذي
 وما ليس لها معنى الا العلم المحض ولا يعقل في الموجودات ثم
 الاشياء بالنسبة الى بعض لم مقام القوة وان كان في حيز
 ويصل الى مصداقها الى الله له صلوح جميع الصور الكونية
 شيء منها بالفعل كما تحدد هو القوة المحضة وبعبارة اخرى كما
 الوجود الذي يعطي الوجود اسميه وحده هو الوجود المطلق والوجود
 المحض المرفى تحت ذلك لما كان كل شيء بالنسبة الى غيره قوة
 فالقوة المطلقة السارية في القوات المعطية اسمها ودرجاتها
 هي القوة المحضة وهي العلم السابق على الاشياء في الوجود
 هذه الله خلق الاشياء من العلم الا انها لم تكن لها تحت هيئة الوجود
 العام

العام مستوية متوزعة لم تكن قوة محضة فمقتضاها عن فعلتها وعلتها
 عن قوتها ووجودها عن علتها وعلتها عن وجودها بالعلم
 اذا كان مالا للصور ومصور ولم تصور بها يقال انها في قوتها وقوة
 الصور بها واذا كانت عاملة لمع صلوحها يقال ان قوتها صاد
 بالفعل وهي بالفعل وهي فعلها ولذا لما كان العالم الخطا صافي الا
 بالصفا العينية قابلا لان يكون هذا الادراج العلوية ورايا الاشياء
 المثالية ومظهر الانوار العقلية مع انها معدومة فيكون العالم
 القلبي معدوم في ذلك الصفا والصور والادراج والاشياء والادراج
 على علمه لما سئل من اللا الامل صور عادية عن المواد عادية عن القوة
 ولا مستقلة ولا مستقلة هو القوة الا ان الصور والكاشنة في الشيء
 اذا قويت العقلية يقال انه مستقلة عن قوتها من قوتها فاستعداها
 قوتها ولا يقال انها في قوتها ولما كان العقلية مختلفة في اللطافة والكثافة
 والروية والمهظة والاعتدال والاعراف كان بعضها اقرب من فعلية
 الصور العلوية فكان مستقلة لقوتها وبعبارة اخرى تكون كاشنة وقوة
 اعمود من قوتها لان ذلك الصور لا تظهر في العقل الا بالاعتدال
 والنقصية فالاصح الاعل اقرب من الصافي المعدل وهو اقرب من الكدر

الغلبة المحرقة بغيره بالقوة والاستعداد لمعلم علو الملائكة
 كناية عن الغلبة وقيل انها تسمى احوالها فلا يظهر قوة فيها
 سفلتها وعلوها فاعلم ان عالم القوة عالم المادة اذ هو عالم الصلوح
 العالي ولا شك ان افعاله الاثر ان بصورة من حيث الاثر ان لا يخرج
 بصورة اخرى نعم هي ركنية فتمت القوة جميع الصور في صورة واحدة
 لن تصور بها ولا شك ان المادة لا تقدر في ان واحد الا بصورة
 واحدة ولا يخرج من قواها الى الفعلية الا القوة واحدة الاثر ان تبعد
 من الاثر في القوة تصور بصور جميع المعانيات اى ليس صورتها
 عليها بالفعل ويجمع سلب كلها عليها واذا خرج من قواها فعلية المادة
 مثلا لا يخرج فعلية اليها فوجه ذلك الان في ان واحد لا يتصور
 قبضته واحدة من الارض بصورتين متضادتين بل على نحو التعاقب
 فيكون الشيء قوة لشيء ان صورة معدومة في الشيء الاول
 صورة اخرى فاضافة لها يمكن ان يخلق الازلي ويصير بالآخر فيصير
 الحكم عن حاله صلوح المطلق للآفات بالقوة وذكر ادراكها
 قوة الخلق والظهور ان الثبوت الا لغيره لم توجد على ذات المطلق
 وهو عين صلوحه لآل المسبق من الخلق بالخلق ونسبة الى الكل
 على ما ذكره

على السواء ولا يلزم اذا قيل بالمستقيم والخلق ان يخلق صورة لا
 بل في كل ان يخلق بالكل صالحة للظهور بالكل والحكم لما اراد ان
 عنه علم تفيد تقييد اذ لا يقد مع مع صلوحه لكل ان الوصل
 غير بان ما سواه صفه معدوم وهو عقاب لما سواه ولكن ليس المراد
 من هذا الصف والمعاينة المتبادرة من الازمان بالجملة لا بالاطراف
 فتعلم في هذا المقام ان كل ما على الاكوان والوجودات الا
 المعينة بالكل استمارة لفهم نفوذ الآلة المطلق في الآلة
 وانظر انما تستطاعه واذا نظر الحكم الى الالفية من حيث
 مع قطع النظر عن الغيبات الالفية وجودها لا يرى الا
 في غير هذه الحالة بان الالفية من الصفه والصفه وما سواه ملغى
 بات والمقصود تفهم ان الالف اذ هو هو الالف وهو جميع
 الالفية ما به الالف المطلق من غير عن هذا المقام هو وجوده
 الالف الصالح والمقام للآفات المعينة والمراد وكل منهما غير
 المراد في الباقي فافهم فاذا عرفت موارد استعمال تلك الكلمات
 واعتلا المراد منها باختلاف المراد منها بحيث لا يخلو المقام
 وادواتها اجالا في معنى المثل خلا غير متغير بل مرة اخرى لبيان

موارد استعلااتها في العالم الكبير اذا يرى في خلق الارض من تها
 حرة اعلم انه اذا نظرت في الوجود الوصفية والاع
 التسمية من اول الوجود الى اخر الوجود وتها خفية عن جلال التيقا
 والعليا منها مال ومنها دان منها اللب وفيها كيف تها نواز في تها
 لئلا تها ويجد طائفة من تها اذا تها طائفة من تها على وفيها سها
 منها سها وفيها ارض منها ذات وفيها صفة وفيها صفة وفيها
 عرض منها عقل في صفة وفيها روحا ملكوت وفيها طائفة وفيها سها
 وفيها صفة منها صفة وفيها نبات وفيها حيوان وفيها انشا وفيها سوي
 وانما واحدا الوجود اسفة باقية وفيها الالاف والترجمة على كل صفة
 وليس ذلك الا خلا الامور العلوية المتشابهة فالانما تها
 غير الاله في ملوه والطيف الطائفة من تها غير الكيفية تها وهذا
 الوجودات واذا تها تها نظم تلك الوجودات وحلت عقلها وتلك
 تها تها بان تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها
 الاسفا وربة تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها
 على المادة الصفة واذا الاصل الصفة تها ان الماديات الالهية
 وهو سها وتها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها

١٦٩

والا

والماء في الوجود وربة وسلا والراب في الوجود وربة
 وانما واحدا وكافا عارضة على المجد الطبيعي وليس هو الا كفا
 وربة وربة وكافا وربة وكافا وكافا اذا نظرت في الالهات تها
 ليصفها ونورا وعلا وربة وكافا وكافا عارضة على المجد الطبيعي
 هو الا كفا وكافا وربة وكافا وكافا وكافا وكافا وكافا وكافا
 والالاف وتها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها تها
 الالهية الصفا المتشابهة والصورة المتشابهة وهي عارضة الوجود
 الوصفية تها وفيها الوصفية بعض الصور اذا الوصف مع بعض تها
 عارضة بعض وهو موعود تها عارضة من ان صورة الياقوت اي
 الياقوتية عارضة على الصفة وهي على الجمالية وباعثها عارضة على
 والصورة العارضة تها الوجود المركبة باخلاص عارضة الصفا واصلها
 وعروض الشفا والبراقة والملكوت والجمرة والثلث واصلها تها
 الياقوتية ان باخلاص عارضة الصور الصفة من الجمرة والبرورة
 السوية والروية والاضا والاختار والاختار والاختار والاختار
 والبلا والاختار واصلها تها مختلف الميزان والاهوية والمياه والا
 وربة وكافا الا تها في اشكال تها تها تلك الصور بعضها بعض عارضة

فيهما على بعض في الاختلاف في الاكوان الثمينة ويطبق بعضهما في
 بعض اما من بعض او مغلوبة ذلك غير متساوية غير الاخرى
 الياقوت مازن الماس فطرية المحرقة مثلا في الياقوت وهو يطبقها
 في الماس وهكذا في سائر الصفات وكذا العكس فاذا نظرت الى الياقوت
 بعد المحرقة دون البياض وفي الماس بالعكس فتحكم بان الامر المحرقة
 موجود في الياقوت والياض معدوم وفي الماس يحكم بعكس ذلك وهكذا
 في سائر الاكوان والصفات فالوجود من الياقوت لشيء الا تلك الصفات
 التي في الصفات وكون بعضها عارضا على بعض وكونه مفعلا
 لكل من ماصول الصفات الاخر باعتبار المعروف في كان الياقوتية صفة
 للصفة مثلا وهو صفة عارضة للجسم الطبعي والياقوت باعتبار الصفة
 مثلا صالح لان يكون اسفها عارضا اذ صار البياض والحادية عارضا
 على الصفة بهذا الاعتبار يقال ان الياقوت في قوة الماسية او هو معدوم
 فيه ولكنه يمكن باعتبار الموضوع ان يصير بالماسية وهكذا في الاخرى
 فاذا بالياقوتية والماسية صليان كانت في قوة الصفة ظهرت اى حصل
 انهما ان خصوص بان صفات الصفة تحصل المحرقة والشفافة والالوان
 في الياقوت اذ انظر ان في فضل البياض والشفافة والمحرقة والالوان

منه

فيهما ما ويلم ظهر عليك تلك الحقيقة لم يكن ماس ولا ياقوت فاذا
 ظهرت حصل ماس او ياقوت فلهذا الماسية والياقوتية كذلك
 الا انه بالاعتزان بين الصفات يحصل صفة جامعة وهي البياض بالان
 فاذا حصل الياقوت والماس يحصل بالاعتزان المعروف وهو الصفات
 العامة كالمحرقة والبرودة والليونة والوطوبى مثلا والحادية
 وهو الصفات الخاصة لكل منها مما حصل من اعتزان تلك الصفات
 العامة على نحو خاص والموضوع كما عرفت مقام القوة والعلة
 الفعلية فكل الياقوت والماس له مقام فعلية وقام قوة
 فلهذا القوة الفعلية صادرة عن علة اخرى مما راعىه وعلا حكمة
 القوة صادرة على الاخر فاذا انشأ فعلية الياقوتية من حيث
 نفسها لا فعلية الماس من حيث نفسها لقوان الياقوتية يمنع ان
 يكون ماسا والماس يمنع ان يكون ياقوتا ولا يقبل الموجد في الياقوت
 ان يوجد في الماس وكذلك العكس ومع ذلك الياقوتية موجودات في
 في علة والماسية صفة الماسية وعمله واذا انشأ فعلية كل القوة الاخرى
 نقول ان الياقوت متكونة في قوة الماس وبالعكس فاذا هو مطمع
 ذلك في قوة الاخرى غير انه يقال ان الياقوت متكونة في الماس

١٧٣
 ١ الناس وبالعكس أي كل مذكور في الافرغ عد مضمرة إذا التقى في
 الالفاظ ومع كون كل مضميا بالنسبة الى الافرغ موحدا في مقادير
 اذا كان في ان التوضي فيعلم ان هذا المفعول لا يطاع والفعلية والنق
 والمفعول والمفارقة والوجود والمفعول كلها امور متبعية في هذه
 عن مضمرة الصفا فاما ان لم تكن فقد التماثل والقياس جميع مراتبها
 ومما قاما وجوبهما وانما هما والتفك في مراتب من المضمرة
 عن مضمرة في الالفاظ وهو بعض ما يفرق بعض في كلامه ما
 فخر ذلك به عند الوجود المضمرة في جميع ما فعله في الدنيا
 والامر في كل واحد منهما في حيث العارضية في فعلها لا غير من
 حيث المزمرة في في الافرغ وهكذا وهكذا في اقسام كل مضمرة
 ومما يميزه عن مضمرة النسبة الى ما في الفعلية ومع ذلك كلها موحدا
 ممثلة في عارضية في كونية واقعية والوجود في تلك الموضع هو
 الفعلية من حيث نفسها والمفعول هو الفعلية من حيث النسبة
 الى فعلية اخرى والمفعول هو فعلية مضمرة عن قوة في فعلية المماثلة
 لها والقياس هو فعلية مضمرة عن فعلية اخرى والمفارقة والمفارقة
 الثاني بين الفعلية في كل منها غير الافرغ كما فيها بالمعنى كل مضمرة
 في ذلك

في تلك الموضع ملاحظه حيث لا يخرج باسم ولا يخرج به عن مضمرة
 في العلم ان الكلام لا يكون مطلقا في مراتبها كغير الاشياء
 وان من حيث الاعداد خرافة والخرافا في جميع مراتبها ولكن ما عني
 المخرن اي المخرن ويعني المخرن اي تلكا التي يخرج من حيث تلكا
 خرافا في مراتبها لا يقد ولا يحصى وقد ذكر كل مضمرة من مراتبها
 في مراتبها من المخرن ولكن الثاني في كونها بالفعل فان الكلام
 كما في الاشياء ويكبر هو لو كان تاما مفعولا في غاية الالاف
 على المخرن كلها بالفعل ولا يحصى مضمرة عند المخرن وكذا الثاني
 في استخراج المخرن من الكلام فلا كل من يسمع الكلام المفعول مضمرة
 على استخراج المخرن من فعله فليس ليس المخرن المخرن المخرن
 مضمرة فعلية مضمرة في الاستخراج مثلا لو كان الكلام مفعولا في
 المخرن المخرن في العقل والصورة الكلية التي هي في كل نفس
 المخرن المخرن في العقل والصورة المخرن المخرن في كل نفس
 المخرن وهكذا في ذلك بالفعل وكان سامع الكلام ايضا مخرن
 المخرن في الكلام مخرن مخرن مخرن مخرن وكذا المخرن المخرن
 مفعولا لو كان مخرن بالفعل مخرن مخرن مخرن مخرن مخرن

التي فيه الفعل ويرى منكم منكم كلام مفيد ولا شيء هو كذا
 ولا يرى من سائر من قبل ولا طيفت اليها فضلا عن لولاها كما
 من ان اكثر الشواهد في لغون كلاما واستفاد احدلته ولا يطبق
 الا في هذا ويجوز فيها بالجملة ايضا اطلق الكلام طاهر ويراد به
 مراتب الكلام فاذا صدر الكلام من المتكلم والقاه الى مخاطبه في
 مرتبة من مراتبه على حد كونه فاعية بالفعل وعلى من راعا طهرا وعلم على
 قدر فهم مخاطبه فلذا ورد في الاثر ان كلام المؤمن طاهر وقوله وعلم
 اما طهرا وافق عليه العلماء الاخياد وذلك على العقل السليم فلا غبار
 فاذا عرف من ذلك فاعلم ان القرآن كلام الله المنزه عن عيب طهرا
 مستحسنا قال تعالى فاعلم اني اعلم الله وفيه من كل شيء ولا ريب في
 الا في كتابين وما في طاهر الكتابين شيء وهو مؤلف من الفاظ
 طاهرة المتألف والمواد وليس مرادة بجانته من طاهر بل على وجه
 اهل الطاهر فقط والا كان ناقصا بل مرادة بجانته من طاهر
 وضعه عليه وهو الواضح كما هو الحق في المسئلة وقد وقع الاتفاق
 على المعاني والمعاني واما في المعلق بالنسبة الى هذه المراتب فليكن
 بعض منهم عالم وبعض جاهل والجاهل لا يعرف هذه المراتب في الالفاظ

الالفاظ العالم بها وكشف الغطاء عن وجهها وهذا الالفاظ
 في تفسيرها لكشف معنى اللفظ والظاهر عما هو من الضمير
 الغير يقال اسفرت الرواة عن وجهها اذ اكفيتها واسفرت المع
 اذا افهروا عن الضمير معنى اللفظ يقال خبرت الشيء من باب
 يفتنه واوصفته والتفصيل للمعرفة في الشيء والوضع فاع
 لتفسيره يطلق ويراد به اللفظ الذي يطابق لقواعد التفسير
 والمعاني اللغوية ويعرف كل من حفظ من العلوم الظاهرة
 ويقابلها الاول وقد يطلق ويراد به ما هو ام من الطائفة فيقيم
 التفسير باعتبار مراتب المعنى الى الظاهر وظاهر الظاهر والباطن
 باطن الباطن **والثاني** وباطن الثاني وتاويل الباطن وهكذا
 الى ما شاء وقد ثبت التحقيق ببعضها وبمعناها على طهرا بل طهرا
ثالث اما الظاهر فهو تفسير الكلام بما يقربهم المفسر من
 لغة القاطع وهو تفسير المفسر في ظاهر الكتاب بما يفهمون
 من ظاهره لفظة تفصيل حصيد امور بعضها المفسر والمفسر له
 المفسر والمفسر به اما المفسر فهو المبين العارضة لظنه القاطع
 واما المفسر فهو الذي لا يعرف ظاهر اللفظة التي وقع فيها القاطع واما

المفسر هو الكمال الذي عند المفسر مطبوعه الظاهر وعند المفسر لم يجهز له
 واما المفسر فهو الكمال الذي مطبوعه الظاهر عند المفسر لم يجهز له
 بين المفسر وكيف من وجه المفسر استاده فالمراد من المفسر هو
 المفسر ومن اللفظ العام بالمفسر اللفظ الواضح المفسر
 كان ام عينا كما اشتهر بين القوم حيث يرمعون الالفاظ الجنية
 التي يصيرها الالفاظ العربية فيفسر لها فيقولون مثلا مقعلا
 كفسر هذا وليس يرغى واما المفسر هو المطبع في الارض غير ان كان
 المراد ام عينا وليم اللفظ المفسر ترجمة لللفظ المفسر وهذا
 هو الفرقان بين المفسر والقرآن فاللفظ الظاهر هو المفهوم المراد
 من ظاهرات العبارة واما تفسير الظاهر الظاهر فهو ان تفسر في
 ظاهر الكلمة بحفظ صورتها والتفرقة ما فيها من دون لاصط
 لظاهر القواعد والموضوعات في الاستقادات وظاهر التفسير كفسر
 قوله تعالى ما عطيناكم اعرافا بانهم اعرافا ما عطيناكم وهو ما
 وتفسير قوله تعالى ما عطيناكم اعرافا بانهم اعرافا ما عطيناكم
 الطهوان واخران كفسر الصادق عليه السلام في قوله تعالى واعزكم
 ميثا ما عطينا ميثا ما هو الحق ليطا هو الحق وحدها تفسير في قوله
 تنكس

تنكس واما الباطن فهو ان تبقى اللفظ على معناه القوي
 بالظن غير ظاهر بان تفسر في مرادك على الباطن من غير تفسير
 معناه القوي وذلك لان الالفاظ التي هي قواها متعلقة
 الاثار والمعلولا انما رعية انما تستعمل فيها من جهة المعاني
 الجارية منها لان الالفاظ وضع حقيقة على تلك المعاني الجارية
 في الاثار والمعلولات فاجروا ذلك المعاني والمعاني في التفسير
 والاهل هو تفسير الباطن كفسر السماء والارض في قوله تعالى اولم ير
 كبروا ان السماء والارض كما سادنا نقضها عما عهد وعلمها ما
 اللفظ ما غير هذا التفسير عن معناه القوي لان المفسر والمفسر الله
 في وضع اللفظ مقبلة باقية على حالها وهي كون معنى السماء حقيقة
 جهة الفاعل والماد من جهة القابل الا انه لو اريد من اللفظ هذه
 باعتبار وجودها في ضمن معلول خاص شئ في تفسير الظاهر
 اريد باعتبار وجودها في العلل والمؤثرات فتفسير الباطن كما
 في المثال المذكور **واما الثاني** فهو ارجاع اللفظ ومعناه
 القوي الظاهري الى معنى اخر اضع منه لفظ الوجود ولفظ المفسر
 بين المعنى القوي الظاهري وبين الاضع منه لفظ الوجود في

١٧٧

معناه اللغوي مأخوذ من ال قول اذا رجع وفي القاموس اول الكلام
 تاولوا وله دمج وقدر الله والى هذا ينظر اصطلاح الاصوب
 في التاويل فانهم يقولون ان اللفظ ان احتمل معنيين فيتم اهل
 اللغة اهل المعنيين وفي الاخر فالله فيهم من اهل اللغة فهو
 الرابع يجب فهم اهل اللغة ويعين اللفظ بالنسبة الى هذا
 ظاهر الاخر الله لا يفهم اهل اللغة من صحيح وديمق ما ولا
 فالتاويل في اهل المعنيين المحتملين من اللفظ الله لا يفهم اهل
 اللغة الى ما يطابق ظاهر اللفظ وايلايه عند وايضا قد فهم
 للشيء كاشا ما كان عزائي شهادية او ضيقية وديمق او بغير ضيقية
 او اقرية تصرف اللفظ الموضوع للشيء عن ظاهره الى بعض غايته
 هو التاويل وبعبارة اخرى ان اللفظ موضوع للشيء في صورة
 جلية او نوعية او ضيقية او شخصية لو حفظ في الوضع ووضع
 لا يجرى في صورة متميزة يظهر فيها لفظ متميزا لا يحصى ولكن نظر الحما
 هرين في استقام اللفظ المعنى المتميزة خاصة فالتاويل هو صرف
 اللفظ من هذه المتميزة الى متميزة اخرى الى ظهر المعنى فيها ايضا نظر
 مقومته السارية المجازية كما ويل الماء في قوله تعالى وانزلنا من السماء

ماء اظهر الى التوبة المطهرة لغير الذنوب بل امر ان يظلمها
 يظهر ان الا ان يظهر كل بحسبه وليس فضل الماء ومقومة في القاموس
 وهو في التوبة موجود مشهود تصرف لفظ الماء المجازي في غير خارج
 المتصور وهكذا اكر التفسير من هذا القبيل ولكن فهم ومن سائر
 المعنى منوط بقدرة الله على التفرقة في الكلام والافعال مؤيد الصبر
 بالشواهد العقلية المحركة من الكتاب والسنة وبلاهة العقل في
 التفرقة فلا يجوز التاويل ولا التفسير مطلقا بدون شاهد يطلع على
 يقين كما ان كتاب الصوفية قد علم الله واولون كاد ليعبر وسنة بغير
 على حسب ما يرونه من عند انفسهم فلا يريهان في الله ورسوله فهذا هو
 التاويل في الحق الخاص الله هو قسم من التفسير وقسم لما يفرده الله
 من ذكره في التفسير وقد يطلق التاويل ويترادف ما هو صلا الظاهر وهو
 الله يعم سائر اقسام التفسير ويبرز المشابهة الى المحركات وهو
 الله لا يعلم الا الله والراسخون في العلم اي الاية عليهم وسبغهم المعقول
 منهم فذكر رب ما تاول الماثل فيهم ان قول الرجل الله هو التاويل من اللفظ
 الاحكام وصفتة اليها هو هو كذا ويل مجرد على علمها الذين هاباطن في
 والادنى مثلا في الآية المرفوعة الى الجهد والشاء المطلق والهلوك ولا

عامة ومنه من المذروعات والمبررات واما باطن التأويل فهو
 اللفظ المتولد اليه بالرجال العلل ومن المؤثرات هو الباطن في
 اليكان قصر التوبة في المثال المرفوع بالفترة الطاهرة الذي حرم
 عن كل من يهود واما باطن الباطن فهو حقير اللفظ الموصوف بالاش
 بالمؤثر الا على الله هو قوة العلل فمن رأى للحمد الطاهر كالمات
 وصفاته واسما الله هو ظاهرها فقد كان بهذا التفسير والادعاء
 لم يتطهر لافضائه للعلل ايضا فحده بطون القرآن بسبعة
 كلمة عن عدم الشاهد كاشد به احبار عديدة وهكذا سوق الكلام
 وحرره في باطن باطن التأويل وتأويل تأويل الباطن وهكذا
 وراى الحق في ما شاء اصدرا لطيف المعانيه وفهامه وهذه
 والاصطلاحات استمر بها شاعرا في العظام وروان اسرارهم من
 كما هو الواضح من تتبع الالفاظ وجاس خلال تلك الايات ثم اعلم انه لا
 يجوز الا تكال ولا شذوذ فيمن افادوا القاسي المذكورة الا بالليل
 قطع وشاهد يحكم من الكتاب المجمع على تأويله او انفسه الى لا
 فيها اوجاع محصل خاص او عام او دليل على تعرف الحق على
 نفسا الصالح الصالح الكالم عليه على اياته وابانته واولياته صلوات

الملك

الملك الدائم من امر القوي فادونه الى ارض الخلد فما فوقه
 وشيخ من القوي يترك الاستقامة والتطبيق باشر اليه من الخلاء
 الدليل الحاد وتطليل الاستدلال اليه الا من فحده من مرض وهو ملل
 وهو من تأويل الجاهل في انحال المبطلين **حكمة** اعلم ان القوي اختلفوا
 في ان صفة المشوق طراد حقيقة هل خير في بقائه المبدع ام لا على اول
 مستنة واداء مختلفة وصار اختلافهم في ذلك سببا لاختلاف حيل من الدليل
 الشريعة والفروع القوية كما سنشير اليه بعيد هذا انشاء واحد شرح
 في هذا المقام انه لا خلا عنهم ولا ينبغي ان اطلاق المشوق على الايمان
 المبدع عنها فيام بها وظهورها به كاطلاق الصارح كما كان مباشرة
 لتصرف حال المباشرة حقيقة كانه لا خلاف في عدم ولا ينبغي ان اطلاق عليها
 قبل صدور المشوق عنها اطلاق المضاد كما من سبيل من غير الضرب مجازا
 اختلاف بين صدر عن الضرب وانفقه كالضاربين كان قد ضرب
 مع كونه لان غير ضارب حمل الاطاعة عليه حقيقة او مجازا والحقبة القوي
 وصار سببا لاختلافهم اطلاق صفة الشقا في الموارد المختلفة وراوا بعض الموا
 ما يقطع بتوقف الصلح فيها حقيقة على وجوب المبدء وكونه الايات
 به كالقائم والقاعد والحار والمبارد والحابط والصاعد والمنفرد

والأشياء والحوادث والخاص والعام والأسود والأبيض والملك والمملوك
 والماء واليابس والحيوان والنبات والقطر والشمس والحر والبارد
 فيها بالصدق حقيقة مع انقضاء المبدء وعدم وجوده بالفعل كما في
 الحكم فاستمر وجود المبدء بالفعل في الصدق فيها لما صدق على
 بالكيفية فانه لا يتصور هناك إلا حقيقة لغيره الملتصقة به وهو حرف
 نطقه أو لا فلو لا اجتماع في إن واحد فقبل حصول العلم لم يتحقق المبدء
 وبعبارة فلا يتصور ولا يتصور والكاف فانه لو انشأ في صدر الحقيقة
 وجود المبدء لما صدق على ما كان من شأنه أن لا يخلو عن التعلق
 والآن كما والذين هما مناط الايمان والكفر مع ان الاجماع قائم على
 في الجمالين الى غير ذلك من الموارد التي تعتبرها كالأول وبعضها كالثاني
 ولا يكونان أصريين نظرا عما في من غيرك الحقيقة والواقع فهما
 وما في من ان وضع المشتق على فرع واحد ولا يختلف وضع الحكم عليه
 وهو منوع ومات في خلق الارض من تفاوت ولم يلقوا الى الواقع ولم يلق
 جهات المسئلة ومواقع الامثلة ولم يمتنعوا حقيقة الذات والمبدء والصفة
 ذهب كل الجهة وسلك غير ذلك الاثر فاعترف بالامر وقصدت ان
 قيل يعلم الاشتراط مطلقا وهو في الواقع على الصدق مع عدم اعتبار

والله عز وجل كثير من المقتضية وأكثر الامامية وقيل بالاشياء
 يبارك من تلك الامثلة على ذلك وقيل هذا من غير الزيادة في
 والصفات في المذهب والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 الامامية الا سوا ذلك وحده **وقيل بالتفصيل** بان
 المبدء ما يمكن بقائه كالقيام والمقدور فالمشوق مجاز وان كان
 لا يمكن بقائه كالصادر السيل غير القارة نحو الحكم والاشياء
 حقيقة **وقيل** بالترقية المسئلة لصادم الادلة من الجانبين
 فعارض الامثلة من الطرفين وقيل ذلك عن الامثلة والاصح وقيل
 على النوع بان اذا كان المشوق حكما به فذلك زيد مثله او قال
 واما اذا كان حكما عليه كونه ثمة الازمنة والاشياء فاجلها والاشياء
 والشارقة فاقطعوا واحقوا المشركين ونحوها فليس من عمل الفهم بل
 هي حقيقة قطعا سواء كان المحال ام لم يكن **وقيل** ان كان
 احاد الذات بالمبدء أكثر بحيث يكون عدم الانصاف بالمبدء **مفعلا**
 في جنس الانصاف لم يكن الا موضوعا عن المبدء ورافعا له سواء كان
 حكما عليه او غير ذلك وهو على كل الصلح الموجبة ام لا فالاطلاق حقيقة
 لانهم يطلقون الشك على الحق المذكور من دون نصف القضية كالكاتب

والعلم والمعلم ونحوها ولو كان الحمل مصفا بالصفة الوحدانية
كالنوم ونحوه وقيل بتخصيص الزمان بما إذا لم يطوع على الحمل وصف
يأتي الأول إذ لو لم يكن الوجود كما يضافه أو يضافه فانه يكون محالاً
انما **قيل** بتخصيص الزمان بما يضافه المحدث من الشق لا
الرواد بما عليه هذه الاداء المختلفة والاهو والمثبة التي
الكل في حق وفي كل منهم ما ذهب اليه بالدلالة التي ليست سليمة من
المثبات والاراد واعمالها عارضا باجوبة لان في العلم والادب
اذ انما لم يتغير في هذه الحالة وعرضت ما يضاف من طبع
الامر في المشتق واسم المشتق طبع واحد ما يورث خلق الزمان
تفاوت وقد وضع الواضع الحكم على ثلثه جميع المشتق على نوع واحد
بلا تفاوت فلا شك في ان المشتق للشيء لا للوجود المبداء فيه
واضافه به لانه لو لم يكن المبدء موجودا في الشيء ولم يتلوه هو لم يقل
للاطلاق الشق الخاص عليه وجهه وخصي ولم يكن هذا المشتق او ليس
منه وديستو بالنسبة اليه جميعا غاية الامر ان الشيء المضاف بالمبدء
يكون محالاً وانه يكتسب من الذاتية الدهرية والوقعية الزمانية فكلاهما
بالفعل فينبغي لا بد في هذا المشتق عليه في جميع مراتبه من وجود المبدء فيه
جميع

ين

جميع مراتبه وقد لا يكون كذلك بل ان مراتبه بعضها بالفعل وبعضها بالشيء
لا بد في مثل المشتق عليه من وجود المبدء فيه ولكن لا يلزم في حقه
عليه انما في جميع مراتبه جميع مراتب المبدء وانما يكون انما في
مراتبه ما عدى مراتب المبدء ذاتية كانت ام عرضية وقد لا يكون له
مراتب معدلة بل مرتبة واحدة ظاهرة ووجهه في ذاته وكذا المبدء
وصفة مرتبة واحدة ذاتية فلهذا الاقسام الثلاثة قد تصور في الموجودات
الشرعية وانما امرها مع الاوصاف الشرعية بعد لاطعة حلق الطليق
الطليقية والسجنية في عالم الاعراض الاثنية والبرية في حقه
في الموجودات الكونية مع اوصافها الكونية لها الموجودات الشرعية المحلا
فيها حلق الطليق فيهم على اربعة اقسام علينية بالظواهر اذ انما في
عرضا في حقه بالظواهر اذ انما وعرضا وهو الموقوف الماحض في الآ
والكفوف الماحض في الفكر فلهذا ان القسمين بالواصف بالواصف الشرعية
النجرات والشريرة والطاعات والمعاصي بالظواهر اذ انما في الماحض
مؤ من طبع عامل بالطاعة والعبادة جميع مراتبه ولا يطرأ على هذا المؤ
وصفه بوجه ياتي اياه او يقاده فهو من اياه ولا يطرأ على هذا
الظفر من اياه وشره ايضا من اياه عطش من اياه ودره ايضا من اياه

فيلد

ببرها بحجة الدنيا ولا يخلو اليه العمل ولا يوصف به حقيقة وان وصفه بعد
انقضاء المبدأ وطريق الصد فهو على الجان المتكامل لانه لا فرق بين الجان على
امر في صام ام سرق **وخامسها** امر كان من هذا الجان العليق والحق في
ظاهره لا الهولاء ولا الهولاء حقيقة ولا يخلو بالحق فيكون به
مؤنا او كان في الجان متصف في تلك المعاني تارة وفيها اخرى
ان من دون حجة وشعور لا هذا الطريق فهو يوصف بكل عمل على
ويطلق عليه متى كل مبدأ او جده حين ايجاده قبل الانقضاء وقبل
ان يخلو عليه الصد الوجود حقيقة واما بعد الانقضاء وطريق الصد
الوجود فيطلق عليه جازا واما في الاخرة فهو المرحوم لا امره بما اذا ما
عليه واما ان يتوب عليه فانه واما الموجد التوحيدي في حق من فاعا
اما شخصية ذاتية واما نوعية واهمها اما الشخص الزمان فيكون في
من الاوصاف العديدة والاعراض الكثيرة التي كان كل واحد منها له
لوجود هذا الشخص الزمان في حيث لو فقد واحد منها من هذا المركب
فخرج الشخص من الشخصية الجامعة ويكون شخصا اخر غير الاول فيثبت فيكون
هذه الاعراض متبادلة لاوصاف ذلك الشخص الزمان وتصفها حقيقة
وام هذا الشخص بلحاظ يكون هذه الاعراض التي هي امر او لا الازمنة على

عالمها ويكون متبادلا لاوصافا ما اذا خرج الشخص من الشخصية في زمان
او امها فقد صار شخصا اخر غير ذلك الزمان فلا يصفها بالصفة
الشخصي الاول لو زال العرض الذي هو كان مبدأ للوصف في الشخص
الامر في ان صار زيد مثلا مركب من اعراض عديدة هي امر او مقدمه او
وهو الطول القام والعرض القام والحق القام وهكذا لو فاضل
من حيث او عليه ومملوكه زيد مثلا وهذه الاعراض متبادلة لاوصاف
تلك الاعراض كقوله الطول بل عرضية مملوكه زيد فيطلق هذه
والاوصاف تلك الصالح حقيقة ما اذا مت هذه المتبادلة في امر موحدة
فلو فاضل احد هذه الاعراض منها فخرجت عن شخصيتها وتكون شخصا
اخر فلا يطلق وصف هذا العرض المتفق عليه طو ما بالبيع ونحو ذلك
عرو لا يقال انها مملوكه زيد الا جازا وهكذا لو فاضل سائر اعراضها
زال لا يطلق وصف الزمان عليها الا جازا ومن هذا الفصل الملاحق
والثاني في المحاد والبارد والهاج والعاقد والتحرك والاقوى
والخامس والابصر والاسم والحركة والملوك والعاقد والمحاضر
والنقطة والحركة والحكم ونحوها وهذه الموارد مما يقطع بتوقف الصد
فيها حقيقة على وجود المبدأ ويكون الذات مباشرة به بلحاظ من ان

من انباء الشيء الوفاة فادام الحق في الشيء فالتى باق على شئلية
 مركبة نصف حقيقة فاذا زال الحق فقد زال المبدء وذهب شئ بل
 حاب حقيقة لان المركب ينفي باقناه فغيره وبعدها الالحق شئ
 او غير الشيء الاول لان الباق غير الالهى فلا يصنف حقيقة بل بغير
 الحقيقة لانا فرضنا الحق الداهية الباق ولكن يظل على حازا
 فاقم فالحق حارص في الحارة وادامه فهو بارد وليس على كذا
 الحوادث الواسية كالحقيقة والبرودة وعمرها متى حارصها
 لا يتكلم الى طلق على الحارة وهذا الاطلاق على هو الحقيقة واما قبل
 ويجعل الحارص والانتفاء فهو حار لا مكره في هذا الحادث الا حارص
 وبعد قد اخفقت فالتحق حارص في الحقيقة المبدء ومن هذا الحادث
 الحق بالتمس فهو معنى مادام فيه الحق حقيقة واذا زالت الحق
 فليس معنى الاجازة فلا فرق في هذا النظم بين الحوادث الواسية
 مما لا يمكن بقائه بعدد شئ واستقراره على وجوده فكلها
 معادير سائلة غير قارة فاذا حلت في الان الاول فحلا في
 في هذا الان وتغيره من نوع الوطن والباقي هي ما تها في الان
 هو شئ مثل لها صورة ومغاير معها حقيقة كافي من الموارد من
 والحق

وانه في الحارة والبرودة والصعود والهبوط والوقوع والبقا
 ماله استمرارا فاحوا الاية المبدأ او خالفه مع صورة حقيقة
 كافي الموارد الا حارص من الكلام وغيرهما فان عرف في ذلك وتبين
 بما حاله فكم ان القول بالحق في هذه المتبادر على بعضها في الحارة
 السائلة غير الحارة والقول فيه يعلم اشتراط بقاء المبدء في الحارة
 المشتق على هو الحقيقة وبعضها من الحارة الفارة التي غير السائلة
 والقول فيه بالاشتراط قول وقدر عرف بل لانه عند العالم الحق
 غير مستقر فان قلت فلهذا التحقيق لا يمكن على لوصف تلك المتبادر
 والملاق مشتقاها على التحق الوفاة على هو الحقيقة فالتقيد بشئ
 بقاء المبدء في الاطلاق حقيقة وهو لا يمكن الاجازة الا ان قلت ان
 جميع المتبادر كالكلام والاحبار غير قارة الذات فكان الكلام والاحبار
 لا يتحققا الا بحصول اجزاء الملفظ به وهو عرفت حقيقة او كانه لا ولا
 تجتمع في ان فصل حصولها لم يتحققا وبعد قد انقضا فلكل الحارص
 المبدء والعالم والعالم فان المتبادر فيها ما مجموع الانباء التي تراها
 في الحارة وتطلق عليها المشتقات فالمجموع لا يتحقق الا بحصول جميع اجزاء
 ولا تجتمع في ان فصل حصولها لم يتحقق المجموع وبعد قد انقضا

الواحد منها فعل الجزء الذي رتبته في الجمل واللفظ المشق عليه ياتي في
 الجمل الى ان تطلق المشق عليه حقيقة قلت بقوله او انفسه فيصير
 الاطلاق جازا وهو خلاف الحقيقة والوجدان قلت كذلك هذا انما
 وارد لا ينقص عند الامن له نظردقيق وكلو عميق وكيفية النقص عنه
 ان المبدء الذي يوضع الجمل بوجوده ويطلق المشق عليه حقيقة له حالا
 كثيرة وفيه نظار ومنازل فيستلزم فيه انما عبرت عن المبدء وتارة
 تستلزم فيه وتارة غير الجمل وهو له اوجه الجمل الظاهر فيه وهذا
 النظر لا يحصل للكم والمخاطب لا يعرف النظر عن غيره هذا النظر والكم
 قد يحصل من دون استنباط خارجية تكون وجود المبدء وتلقب الجمل بربها
 الى حال الكم فيكون اطلاق المشق على هذا الجمل الذي وجد فيه المبدء
 وتلقب هو برب وان قريب الى حال الكم حقيقة محض هذا النظر الذي
 هو الباء اذ اعني الواقع وقد لا يحصل هذا النظر الا بقرائن واستبانة
 خارجية تكون الجمل بعيدا عن المبدء وتلقب المبدء وعدم حصوله
 النظر للكم والمخاطب عن غيره فيكون الاطلاق جازا لمحض هذا النظر من
 والقرائن الخارجية كما هو عليه وان كان صادرا وهذا الذي كان حاداً ثم
 مبدى وهذا الذي كان صادراً ثم ضبط او كان نادراً ثم وقع وكان محتملاً

ثم سكن وعلو كان صادراً وكان حاصلاً ثم طرأ وكان غائبا
 حصر وكان غائبا ثم استخبر وكان مستكثماً ثم كان نادراً ثم استبط
 وهكذا جميع الاعراض والمبادئ في الاشياء الخارجية على وصفها
 والما النوع الذي هو الله يظهر في الافراد المقصاة حقيقة ويظهر
 ما هو صادق عليه فله اوصاف عديدة وما ذكره نصفها **فمنها**
 ما هو فاضل او صورة مقصورة له **ومنها** ما هو عرضي فاعلموا ان
 في هذه العوارض النوع باسماؤها ويطلق عليه صفاتها حقيقة
 لدق النظر وان لم يظهر في الدنيا كالانسان فحيث ما طرأ وان لم
 ينطق وضاحك وان لم يضحك وما شئ وان لم يمش ومن هذا الباب
 الاشياء التي تسمى المشرقة في مشرق وان لم تشرق في مشرق غير
ومنها احوال طبيعية وهي التي تحتها بواسطة طبيعة خاصة كالجمجمة
 والفرع والفضة والحلم والقطا واخرى والعصاة والمرو وهذا ما
 دام خلط الدم قاله في المراجع يقال له ديانة من اهل المحبة ولدينا
 وقرع وان لم يظهر منه المحبة والنفاس والفرع او ظهرت وانقصت
 واذا انقضى راجع عليه خبر السوء يقال انه عني كل واحد كان
 مستظلاً ما حكاه بالفعل واذا علب فيه الصغراء يقال انه مقصود

شجاع وان لم يظهر منه الغضب والشماع بالفعل واذا غلب فيه الباطن
يقال انه حليم وان لم يظهر منه اثاره وكما ان الغضب مزاجه يقال
انه يرضى وهكذا في اقسام المرض فان استعمل الطبيعة في افعال
محمودة وان ظهر منه بالفعل لانه ربما يكون المحرم ما يسهل في كل وقت
وفي وقت معين وكل يوم مرة او في كل يومين او كل ثلثة وقطع وفي
اخره وفي وقت الفجر مع انه يقال في طرف هذه الاوقات سواء كان وقت
النوبة او غير وقت النوبة انه محرم وذلك لانه طبيعة قد خرجت عن
الاعتدال وحصل في مدينه غلط فاسد غليظ يلحق او صفرا او سودا
وهذا الغلط الغليظ الفاسد يخرج من اربعة النيات او اربعة الموانع او اربعة
الطبعات او اربعة الاغذية في الكبد فيجعل ذلك الغلط الغليظ الفاسد
التي هي في الحصة الخفية او استعماله الماء والارباب والطبع المحمودة
دم الحمى في طبع النطفة فاذا عمل في ذلك الغلط الفاسد المحمودة التي
في الان في حمة بخار فادام ذلك المحمودة الرطوبة ولا ينقل
المحارة فتعمل في المحارة ان لم تعمل دما فاما ان لا تستعمل في المحارة
روح الان فيصير دما مستغلا بالمحمودة فيجعل المحمودة هكذا تعمل في
بن النوبة في الغلط الواسل الفاسد فيجعل ذلك الغلط الغليظ الفاسد

الله

الله في البطن وتغيره بما دار ثم يعمل دما فاما فيقول روح الان في
فصول المحمودة في النوبة التي هي وقت الاستعمال بالمحمودة يقال في النوبة التي
انه محمودة حقيقة وان لم يظهر من طبعه اما والمحمودة لا طبيعة مستقلة
وغلطه غليظ فاسد ومن هذا الباب الغلط في المحمودة على المحارة في طرف
عشر ايام او اقل وثلاث ايام او اكثر وان لم تزل الدم حمرة بل زادت
لغات فيخرج من الخطي ما يفرطها ويخرجها ويقول بالاداء الطبيعة بدوا
لاداء المشقة عللا وفلا واما بعد انقطاع الدم وفيه المدة التي لها فيها
العادة المستمرة وقبل العمل بطلب ما يفرطها ولكن يحفظ ان الشاع قد
يطلق المحمودة ويريد به السبيل المحمودة التي هي في الطبيعة وقد يطلق
ويريد به الفحاسة المعنوية اي المحدث الاكبر ويعلم على انها نفس
هذا المحدث وسبق اليه في بعد فترت **ومنها** ما هو حارة زائدة
واذا الطاهرية له فيصير طاهرا باسما فدان حدث كالاكل والشرب
والجلوس وغيرها فان اكل فهو اكل حار ياكل وان شرب فهو شارب
حين يفرط في ان جلس فهو بالحق حار جلس وقد يفرط فيها سابقا **ومنها**
ما هو شارب المكافاة من كثر الاستقبال والاقبال والمباشرة
لارواح من العلوم والصنائع فيخرج به حمرة ولو انقل طاهر

كما قد زيد في وان لم يغير ما ان الغرض من الفعل ونقصه وان لم يغير
 لفظة عنه ولم يغيرها بالفعل ومنها ما هو ليس قبل الملك ولا قبل المحرر
 الزمانية التي قبل اليها الذكر وباشرة ما دونه وتوضيح غيرها في الالاف
 ما كان راضية ساكنة قبله اليه وان سبق فعله فليس به وتوضيح عليه في كتب
 لها وعليها في ترتيب سابق من الموجودات الشرعية في ارجع او لم
 في بعض المواضع من المودعة فتصنف بر كونه ساجدة قبلها كما في رسل
 من قبل بالنيات وبالله علم ثم علمهم وانما ذلك في ايات غاطية
 بها الامم كبره وانما ذلك لا يفسد فيهم تلك الصفات وان وضع
 ظهورها موافق وقال تعالى لا اعدون الاعيان الظالمين وقيل لا اعدون
 على ما لا اعدون الاعيان الظالمين قال لا يفتقد الله الاعيان بل ولا يفتقر
 اليهم على الله وانما ذلك لاجل رضاهم بما فعل باؤهم فانهم ما كانوا
 وكن يرضونهم واعرفهم فانهم اعلم من يتبعهم العلم وصفتهم في
 اجال من المحققين فكرهم في صيدان هذه المسئلة فلم يعلوا الى غير هذا
 يعلوا باطرافها فانقصوا الى بعض اطرافها وفضلوا عن سائر جهاتها
 حفظوا اشياء منها وقامت عنهم اشياء فلما اختلفوا فصار بعضهم متبنا
 اخر ما ياد في حق متوقف او من فصول لا يتكلم واحد منهم بالصكام التي
 مازهر

ما نص اليه دايه وذكره في الغزاهم في هذا المقام ثمرات عديدة ووقفا
 كثيرة فوكلا وورد النص من اثناء الملك العلام فهو ابتداء
 اعم على الاوصاف الكاملة التي لا يعلم صاحبها من اى الى ان يتقلب
 بنفسه في سواها لا ايام واذا اصاب في الواقع خاف ان يكون قد
 احتار وحيانا ان يكون قد اصاب فهو لا يحزن وهو العمل بالبر
 الله اخبر عنه ابو حنيفة واضرابه والاعتماد الله بنائه
 فلا بد من الاحتياط عند وقوع التكليف الجمل وعدم الوقوع في التكليف
 او الشروع منهم عليهم وهذا ان ذكر الثمرات والفرق في ذكرها
 في المقام وايضا في المضار والمخرج منها بموجب الملك العلام **شعر**
 الحكم بكن هذه الرضوخ بما سخر بالشر وان زالت فتوته وبذلك صرح
 الشهيد الاول في الذكر والشهيد الثاني في الرضوخ بما سخر بالشر
 بقاء عبدة الاشتقاق في هذا الشق واعرض عليه من قال في الصدق
 طريا الصدق في بيان تعريض بقاء التكاثر بعد الدبر على هذا الاصل في
 علمه فان عدم اشتراط بقاء المعنى في الشق انما هو ان لم يكن زواله بطريق
 وصف في وجهه بياضه والصدق في وجهه حاصل بطريق البرودة عليه وهو وصف
 وهو في الاصل لا يغير الاطلاق الحقيقي بحاله وان لم يبق الاطلاق الحقيقي الا

بكره الوضوء واجابهم بان صفة الاستباق هذا للشيئين
 لا التخييل ووجه ان الوصف المثار هنا وان كان وصفاً جديداً
 لكنه لا ينافي الوصف القائم بمرغم لو كان القائم به التخييل كان الوصف
 المثار التخييلية مضافة مضاداً له واورد على هذا الجواب بان
 القائم بلها هو التخييل المطاوع للشيئين واما التخييل فهو قائم
 بالتخييل فان كان الوصف القائم بالماء هو التخييل فقد ظهر عليه
 الوصف المتناقض لما في المتبرك وهكذا اورد واجيب عليها
 خيالاً مختلفاً بالهبة لا يجوز القول عليها ولا اعتمادها في التخييل
 الاصلام الشرعية لها **فأقول** **أو** انك قد عرفت ان
 المسئلة ما يقاوان ان المواد الزمانية قصيرة مباديها حتى لا تدركها
 لا بل ولا يفيد ومع ذلك لو لم يكن بقاء المبدء في صفات المشق
 فتعطل ليرى ان يحكم بكرة الوضوء بقاء العالم بموادها
 وجا منها لانها تخيب الشمس حينها وليس كذلك **فأجاب** ان
 الاول على كراهة الوضوء بالماء المثلج في التخييل الاخبار الواردة عنهم ^{عليهم السلام}
 وهي لا تدل الا على ان استعماله مكره قال ابو الحسن عليه السلام في ذلك
 على استصحابه على ما يشترط وقد عرفت في التخييل انما هو ما هذا انما

قوله اولاً

افضل

افضل رايه ومجيباً قال لا يعود فانه يوجب البر من التخييل وهذا افضل
 انها وضعت لقصتها التخييل فيقول في حق طهارة الماء عن استعماله
 والموارد من الاستقاء هو الله كان يفيض الماء بالشمس فيقول انما
 عليه والله لا يعود اي لا تنفع الماء في التخييل فيقول فيقول فانه يوجب
 البر وهو قال السويدي عليه السلام لا بأس بان يتوضأ الا ان الماء في
 موضع في الشمس فيذكر في حديث انه انما ينظر الى الماء وهو مريض
 فامره من ماء فامتل فقال لا بد من الفعل التخييل وهذا انما هو في
 الموارد من التخييل ما كان من ماء بالفعل اي حال الاستقاء كما في الحديث
 فامره من ماء فامتل قال السويدي عليه السلام على طهارة الماء الله
 التخييل لا يتوضأ فانه لا يمتثلوا به ولا يتخيرون فيه فانه يوجب البر
 التخييل وهذا ايضا ظاهر في ان الموارد من التخييل من الوضوء وانما هذا
 والتخييل بالماء الله كان من ماء بالشمس الى الاستقاء وان سلمنا ان
 هذه الاحاديث لا تدل على المطلب المذكور على ارضاء الطريق الا على من
 في طهارة وضوءه شديد من الماء والاهم تعلم في التخييل والمجيب
ومنها الحكم بكرة التخييل تحت الاشجار والمغارة التي كان فيها
 بعد ذلك والشمس او الله كان من وقع التخييل التي فضلها المبرور

من غير المخرجات المخرجة وان لم يتم بناء على هذا الأصل للاضمار كما
 الدالة على كراهة المخرجات المخرجة فان الاسم صادق على ما
 كذلك فأنه لا يصح حكوا بالكره لانه وفيهم من يذهب بها بناء على
 اشتراط وجوب المبدء والمشتق ما صدر به الخلف فالشجرة التي
 فيها ثمرة او زائل منها ليست بثمر ولا كره الفيل تحتها وانما
 وليعت الاصل انه قد وصل حكم ذلك المقام عن الامة الا ان
 عليهم وكما انه الموقنين افعال والماتوردان الفيل كره تحت الشجرة
 اذا كانت فيها ثمرة وهو ما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه
 عليهم السلام قال في رؤوسه على الصلابة ان سقوط على شجرة ما
 منها او يضر بغيره او تحت شجرة فيها ثمرة وعن الباقر عليه السلام
 في رؤوسه على الصلابة ان يضر احد المسلمين خلاصة تحت
 شجرة ثمرة او غلة فلا تمت. فكان الملائكة الموكلين بها ان لا يترك
 يكون الثمرة والفيل اذا كان فيه حمله لان الملائكة محضه
وهذا الحكم به وجوب الاضمار من وراء كل الجملة وان لم
 يكن في مقامه دم او غيره فكم يقسم بالمجاسة وهو قول غير مشهور
 وقيل غير معروف ولا يغير من كونه ما في الراجح فاعلم دليله على
 اشتراط

نزل

في

اشتراط بقاء المبدء في المشتق مع انه لم يرد في الحديث بلفظ
 المشتق والقول المشهور الظاهر مع الكراهة ولا دليل على الكراهة
 من الاضمار واما الظاهرة فان كان دليل على اشتراط بقاء المبدء
 في مشتق المشتق بغيره في موضع انه يقال انه لا يثبت الحكم بالشئ
 وان كان الاصل فيه وقد ورد في الاحاديث المصريح بذلك قال
 ابو عبد الله عليه السلام وقد سئل عن ما شرب منه بارا وصفا او عينا
 كل شئ من الشئ يتوضأ ما شرب منه الا ان شرب في مقارنه دافعا
 رايته في مقارنه وما لا يتوضأ منه ولا شرب وزاد في رواية
 وسئل عن ما شرب منه الاجابة قال ان كان في مقارنه قد
 لم يتوضأ منه ولم يشرب وان لم يعلم ان وصفا رايته ان يتوضأ
 منه واشرب **وهذا** الحكم بغيره وحول المساجد وقراءة القرآن
 على المائتين بعد اقطاع دمه وقبل الفيل على اليهود وتحريم جامعها الا
 الاضمار يمنع المائتين من ذلك وصلة المائتين على هذه بناء على
 الاصل المذكور وقيل يعلم التحريم منع الصلابة بعد الانقطاع لغة
 وعرفا وان ظنا بان المشتق لا يثبت بغيره بقاء المبدء وان
 ان ذكرت ما ذكرناه سابقا تعلم ان المائتين الطائفة في كلامه شارع

وروايت ويزاد بها الرواة التي فيها الحديث الموجب الى عقاب كاد في
 جملة من لا يظن انها قوله عليه اذا ارادت الحاصي ان تقتل الى
 وقوله عليه الطائفة تقتل بتسعة اوطال زمان وقوله عليه
 ما بلغ الماء من شراي اصابا والقائفة من الصلوة الى ان تهاشم
 تقتل واذا قد عرفنا ان الحاصي يطلق في كلامهم على كل من المعنيين
 على الهواء وبقايد من صرنا كان من باب الحقيقة للقوة او
 العزيمة العامة او الخاصة او الجواز المشتمل على جميع عليهم فلا
 نلاحظ لنا الاستدلال على جميع وقول الجواز قوله انهم على
 ويجمع جامعها بعد انقطاع الدم وقبل الفصل باحتال انهم على الجواز
 مما يقى في الاخبار الناهية ذات هذا المعنى لانه كما جعل ذلك في
 ان يكون المراد به فيها ذات الحقيقة المحيطة مع ان الاوالة الحاصية
 وعلمه الاصل فاصدا لا محال الاضطرار فاعلم ان على جواز الجماع
 انقطاع الدم وقبل الفصل مع ان الاستدلال قد استغنى عن جميع جامع
 ورتب التعزيز في الكفاية على فعله فلو كان المراد لا محال الا
 لما تم جواز الجماع بعد الانقطاع وقبل الفصل كما دل عليه الآية
 وجبة من الاخبار وعليه جواز الاستدلال على جميع حيث لم يقبل الخلاف
 في

من الصلوة وجماعه وكلامه لا يدل ان لم يدل على خلافه بالجملة
 لنا الاستدلال على حكم الاحتكام بحجود لانه لفظ ضيق هو الالة
 المراد ان كاد يدل على المراد يدل على علامة ايضا كما عرفت فلا ينافي
 ضيق هذا المقام من الرجوع الى الفرائض وهو احد مرتبة موجودة في
 الكتاب في السنة لا يخفى منها الاميل وما يخفى في مورد فهو المشاهات
 ويجوز القول عند بل جادة الاميل لقوله عليه الوقوف عند
 الشبهة غير من الاحتكام في الحكم واسد العالم بالهوى ^{الاستدلال}
 عن الأئمة الاطهار عليهم في صفة زينة الجاهل وعلى ما عاينوا
 اختلف اقوال الفقهاء الاشارة في هذا المقام وبما كانت المسئلة
 لم يفصل الى الان فيما امل حق التفصيل ولم يشترح في التبريح ولم يبين
 اشارة ولم يوضع كل واحد في موضع مع ان المسئلة صورية عديدة
 وجهات كثيرة قد تعلق بكل جهة منها خبر محقق وقاكن وكافة الاباحة
 ابيق ما فيها ولا ذكر ما صرحوا به او في ما فيها ولا يكون ذلك الا في
 قول الله فيها وتغير فيهما من حديثها وصحفيها من سعيها ثم على
 الواردة في هذا المقام وبما صرحوا بها فأقول ^{المشهور}
 بين الفقهاء وهو ان الله عليهم علم المعنوية الا في مواضع مخصوصة كـ

استدلال

المجهر والظن والفتور والامام ونحو ذلك على ما في كتاب الصلاة المحل
 وهو من لم يكن ضيقا ولا عقلا او من يقصر حيث اجبوا معروفا
 الصلوة ونحوها وشروطها وشرائطها وانما كل ما عدا وجهه وان
 العذر لا بد ان يكون من احد منك الوجه في المكون في صلوة
 مدونة تقدر او احد من يقصر بالكلية عنهم وان طابقوا في ذلك
 اعتقاده وانما عذر الواجب في ذلك هو التلويح من امره في ذلك
 الشاهد ان سلبه او تعلقه من مضافاته وانما في ذلك جميع من
 الماخزين من المولى الامير واليه سند سائر المذاهب والحدوث
 الكاشاني والحدوث الامين الاستاذ والفاضل الحديث العلامة السيد
 نعم الله الخواص وغيرهم الاجابيين وهو اعلم في الجملة كما سيظهر لك
 وعن الحديث المسمى اسره في شرح كتاب اللآل بعد قوله ما ذكرناه من
 السبعة من قال ولم يزل هذا جلاد عباده اكثر الناس خصال في هذه
 الاعضاء ما كان بها وذلك لان وجود الجهد في كل صفة وكل بلد
 صعد لان عروق اللب والايام اذ حبت للعلاء ولا يخفى من موضع
 فله الاقليل في بلاد البلدان وصنع من الامتاع فكان عروق تالفي
 ثم انظر مكانه لم يطلع واذا كان المتعلقه قاصي البلدان كيف يمكن من
 الوصول

الوصول الى الجهد في اكثر اوقاته فيكون الموضع على الخلق ان قال
 الناس في الاعمال السابقة واللاحقة كانوا يتعلمون العباد او احكامها
 من الواسع والمنع بعضهم من بعض من غير معرفة بامتها ولا عقليها
 لغوام في جميع الامم كانوا يحلون ويصرون على ما اوردوا من الامم
 ومن حضرهم العلماء وان لم يلقوا من غير الامم على ان الصلوة
 المأمور بها شرعا ما كان يتفق الامم اما العلماء الاخرى الى ان
 كيف كان يحفظ كتاب عز في الصلوة فلما اصاب حضور الامام الصادق
 عليه السلام قال يا عباد الله ان تقام على هذا فكل من يقصر عليه هذا
 وهذا احاد من اجل اهل الرواية ومن احاد الائمة عليهم السلام فاهلك
 من غير ان يقرها بعض احدهم عليهم السلام ان الصلوة اذا وقعت على
 الصواب وكانت طاهرة من اهل الايمان فالسبب في طهارتها شيء اخر
 وهو انهم صرحوا بان لا فرق بين تارك الصلوة وبين من اوقعها
 غير الوجه المعتبر ولو بالاحلال بحرف من القراءة او حركة او ذكر
 قيام او تعود الى غير ذلك مما عرره في كتبهم وانما اذا انتفتت
 موام المذهب سبعا في الصلوة فاحدا احادهم الا انهم اختلفوا في عباد
 خصوص الصلوة ولا سيما القراءة مما يجب مطالعها كثيرا فيكون خطا

صلواتهم كلها يمكن نوزح في وقت في ترك الصلوة مدة اعمارهم
 متخلين تركها لانهم يرون ان الصلوة المشروعة هي ما اتوا به
 وقد حكم بطلانها فلهذا هي الماتية العظم والمصيبة الكثرة على امر
 من ههنا مع كثرة هم ودفعهم فان قلت فما المخلص من هذه المصيبة
 العامة قلت فلا استغفار في الاخبار عن النبي والائمة عليهم افضل
 من الملك اجماعا فان الناس في سعة عالم يعرفون ان كان جاهلا الاصل
 او جاهلا الحكم يكون داخل تحت عموم الخبر فيكون في جملة من يعرف الحكم
 فيطلبه وحينئذ يكون الاول ان يجعل ايضا بطلان هذا الجاهل بطلان
 الامام كالم دليل عليه ولا ذكر في الكنية وقالوا ان الجاهل كالم
 الامام خرج بالدليل فلم يقدّم من الضيق والجموع والظن الى ما هو
 وشره الا ان **الاحبار** قد كانوا اجابوا بعضها مرجع في بعض ما
 المسئلة وبعضها غير مرجع وسند ذكرها في عملها وبوكالات الاخبار الواردة
 في هذا المضمار لا يجمع الاسانيد متصفاته في هذا المقام لا في الاستنباط
 فلو مرجع قطع النظر عن الفرض علم مقتضى خبر الجاهل وبطلان
 صادقة الواقع او لم تقارن وعدم كونها صادقة او صادقة ولكن
 الائمة عليهم ائمتنا عن هذه التيات والاستعداد او المجهول وقالوا

الرد

الارد على وقت في وقت الوقت من شرط على الارشاد بطلان خبره بان
 الاخرى ما لا يجوز بالاجتهاد فتقوم بطلان صلواته اذا لم يكن في
 الوقت واما اذا وقعت في الوقت تاما فيتم الصحة وبطلان
 المبدأ الامع يجوز لمصلحة عدم تكليفه بالاجتهاد ويجوز دخول
 الوقت ودخل فوائقه فانها هي الصحة حينئذ والذاتية بطريق الاد
 للاشتال وعلم الخبر مال الفعل وكذا الجاهل بالوجوب في الوقت لما
 من جاهل الفقه وبالمجمل كمن فعل ما هو في نفس الامر وان لم
 يعرف كونه كذلك مالم يكن ما لا يخبره وقت الفعل عنه لو اخذ
 المسألة من غير اهله بل لم يأخذ من احد وظنها كذلك وفعل
 فانه صحيح فعله وكذا في الاعتقاد وان لم يأخذ عن ادله فانه يكتفي
 ما استقله وابطله الى المطلوب ولو كان تقليدا الى ان قال في كل
 الشايع اشار الى مثل مدعى جماعة للطهارة بالجموع والماء مع علم
 تخبرها وصحح من روى توقف وغيرها ما يدل عليه الاثر مستطاع
 ان تاملت مثل قوله صلى الله عليه وسلم لما جئنا غلظ في النهر ونزع الارض
 كذا فانه يدل على انه لو فعل كما يصحح عنه ما كان يعرف في الصحة فلهذا
 فعلها والشرعية المستقلة بقتضيه وادعى في اهل الاسلام فعله

صلى الله عليه واله مع الكفار من الكفار بمحمد قولهم بالشرارة وكذا
 فعل الائمة عليهم مع من قال بهم بما يفيد اليقين فتأمل واحفظ
 انتهى وقال صاحب المدارك بعد ان قيل سئل من ذلك وهو في
 غاية المحجة انتهى **اقول** ويجوز لبعض ما ذكره رحمه الله
 ما سنده من هذا الامر من التفسير في هذا الباب في بعض كلامه
 فلو لم يكن عليه ذلك الا بتفهم مقدرة وهو انه قد ثبت
 في عمله بالادلة المحكم ان الاحكام التي جعلها الشارع للاشياء لا
 الصفا التي في الاشياء وهي سبب صلاحها والفساد والترقي والتفول
 والوصول الى المطلوب وعدمه وان استجاب خلقها لخلقها لا لا
 بما فيه صلاحهم وعدمه وترقيتهم وتقريرهم وموصولهم الى المطلوب وعدمه
 فانزل اليهم النزل وانزل عليهم الكتب ليصلوا منها ويصلوا الى المطلوب
 ولا يكون ذلك الا بمقتضى العلم الذي اراده بجملة منهم من طريق الله
 بغير علم لا غير كما قد علمنا من آيات القرآن والاشهاد الواضحة المتواترة
 فتأمل المكلف بما ذكره لاصل المطلوب الوافق ولا يفتقر بالعادة الى
 غيره ولا يفتقر علمه بالظاهر في الحق الدنيا فلو شئ في الآخرة فلعلمه
 كان خواصه لاهل جنة بكم التكرم في هذا العلم بالارادة ما مضاه

من بطله

من بطله ثواب على عمل فله التماس ذلك الثواب او غيره وان لم يكن
 كما بطله هذا والبلوغ لا بد وان يكون على النهج الصحيح المقر
 بالجملة فتأمل حتى لو اخذ السائل من غير اهله فاسد من اهله لانه لا
 اليه من الطريق الصحيحة المقررة شرعا لا يشاركها وان لم يكن معاقبا
 وكذا قوله بل لو لم يأخذها من احد وظن ان ذلك وفعل فانه يصح فعله
 كلام باطل وعن عليه الاعتراف باطل باو كماله بانية مستند بقوله
 العمل بالخلق ومع وجود هذه الآيات الناصية عنه ولا عايدات الواردة في
 دهر فان كان الموارد صحة الفعل بالعلم بالخلق انه معذور في فعله
 محمول في سياسته الادلة الدالة على معذرة في ما جهل في الجملة وان
 كان الموارد متطلب فلا يترك كل عمل علمه ان لم يكن بالادلة ان العمل
 عليهم فلا يباح به وان طابق الواجب لانه لم يؤخذ عنهم عليهم ولا لكن
 قصد التقرب به الى الله كما سيجي الدليل على ذلك ان شاء الله وكذا قوله
 وكذا في الاعتقاد وان لم يأخذ عن احد فانه كيف ما اعتقد
 وليلا او وصل الى المطلوب ولو كان تقليدا قول ذومر قلن المكلف
 لو وصل الى المطلوب من عند نفسه وتمكن من الاعتقاد بالوحي والاشهاد
 والعلم بالاعمال الخفية من الادلة الخفية التي رويها عقلا ما كان

ككف
فعلها

الحاوي لسطح الحج وكان اصيل الوسل واترالى الكلب لغوا معناه وهو
باطل بالضرورة والوجدان باجملة هذا الخبر ذكرناه من ادلة القائلين
بعدم صحة الجاهل وامامة المهدي في علمها قال القاضي المحقق
صاحب الكفاية في شرحه على الارشاد بعد نقله شواهد على الموراة في دليل
ما هو في نسخة ما ذكره منطوقه في حاشية القواعد المقررة على التفسير
والملحق على تفصيل **اقول** اما لان احد الجاهلين ان خط في
والاخر غير الوقت فلا يخفى اما ان نفيها القائلين في حاشية الارشاد في حاشية
احدهما دون الاخر وعلى الاول ثبت المطلوب وعلى الثاني لم يرد في
الواجب كونه واجبا على الثالث خلاف العدل لاستواءهما في التوكل
الاختيارية الموجبة للدم والدم وما حصل مصادفة الوقت في
لضرب الاتفاق من غير ان يكون للاحدهما خبر في الفعل او الخ
على ان الاتفاق الخارج من القدرة واستحقاق الدم والدم مما اصابه ببيان
البرهان وعليه المطابق للعدل في كل زمان **اقول** في
فيه بعد اختيار الشق الثالث من عمل النسخ **او** انما لم يرد دليل
من الخارج على عدم صحة الجاهل ومحمد عبادا من الملقب بالواقع لا
الهدى لاسيما القائلين بطلان ما في نسخة التوفيق في المثال وسند

اشارة

اشارة فترقب **وبالاسيا** انما مقتضى ما وقع الاتفاق على مديان
من عدم صحة الجاهل من وجهين يقتضي ما مع كونها في طائفة القائلين
فاذا كان الجاهل مدعى عدم المطابقة لاولاد ان يكون على
وساكن الادلة الدالة على عدم صحة هذه الدعوة ايضا المطابق
وبالاسيا انما مقتضى ما مع به الامم كما نقله عنهم الشهيد الثالث
شرح الالفية على ما ذكره من ان خط في النجاسة جاهلا ليعلم ان صحة
ظاهر الا انها غير صحيحة ولا مقبولة في الواقع لفقد شرطها واقفانا
للقائل ان يتوهم ايضا انه يلزم خلاف العدل للعصاة مع هذا
مع كونهم من اتفق كون صلوته في ظاهر واقفا في الدم والدم فكيف
احدهما دون الاخر اذ كل منهما مدعى على ظاهر الظهور في نظره
انما حصلت الطهارة الواقعية في احد يما دون الاخر بخبر من الاعا
والفرض ان الاتفاق بالخارج الواقع للاحدهما دون ذلك ايضا
موتاه باه عن واقعا مع كونها هرا في الظاهر فان بطلان طهارته و
جلوته دون من توهم باه طاهر ظاهر واقعا مع اشتراكهما في
من التوكل والاشكات ويكون الطهارة والنجاسة واقعا بنوع من الاعا
دونه القدر على العدل ايضا ولا سيما لا يتوهم **وابا** انما

ول

ول

ول

لي

بذلك ايضا الاخبار المستقيمة بالعلم بطريق العلم والتفكير في ذلك
 ومن تلك الاخبار ما رواه شيخنا الامير الاصول الاستاذ الاعظم
 في كتابه فصل في احكام الاماكن الواردة عنهم في
 باب من الوارد قال ابو عبد الله عليه السلام الاستاذ الاعظم
 طلب العلم ونقصه على كل علم وغيره ايضا عنه عليه السلام قال لو كنت ان احيا
 مريت رؤسهم بالباطل حتى يتفقوا ويصوبوا اخبارهم لكانت
 المقام على الايمان بها وجه القريب منها ان يجوز تحصيل العلم للكل
 للعلم به كما استفاضه الاجل وقوله ما رواه اعلم الله مقاصد في ذلك
 الكتابين من العباد قال علي بن ابي حمزة عليه السلام في الامير الاصول
 علم ما لا تعلمون وما علمت بما علمت فان العلم اذا لم يعمل به لم يربح من الله
سئل وفي ذلك الكتاب المذكور ايضا وسئل ابو عبد الله عليه السلام من
 الملائكة فقال ان امرئ قال يقول بعد يوم القيمة عتبت اكنتم عالما فان
 قال نعم قال لا تعلمت ما علمت وان قال كنت جاهلا فلا تعلمت لا تعلمت
 حتى تعلم تخفى تلك الحجة البالغة انفع وجيشه فلو كان الجاهل
 مطلقا وعباد الله واعماله محيية لذلك لم يكن للاول طلب العلم والتفكير
 في الدين معنى بالكيفية ولم تكن الحجة بالغة وما يدل على القول الآخر

اخبار

امنا مستقيمة مفترقة في غيبيات الاحكام من ذلك ما ورد في
 احكام الحج منه ما رواه اعلم الله مقاصد في الكتاب المذكور وسئل ابو حمزة
 عليه السلام عن ليس ثوبا لا يبيح له لبس وهو محرم ففعل ذلك باسنانها
 فلا شيء عليه ومن فعله مقدا فليدبر وهو في الكتاب المذكور
 عن احمد بن محمد بن ابي في رجل نسي ان يحرم او جهل وقد شهد المناسك كلها
 وظانف معي قال فجزية عليه اذا كان قد نسي ذلك فقد تم حج وان لم يعلم
 انحر في باب الحج من الاخبار الالهية على معذرة الجاهل واضيق
 هذا الباب عن الايمان الذي هو من ذلك ما ورد في باب الصوم منه
 ما رواه اعلم الله مقاصد في فصل في احكام وسئل ابو عبد الله عليه السلام
 رجل صام شهرا وصام في المقر فقال ان كان لم يبلغه ان يصوم
 صام الله عليه السلام في ذلك فليس عليه الفضا وقد اقر الله
 وعصمها بالنسبة الى الصيام في المقر جهالة صحاح كثيرة ومن
 ذلك ما ورد في النكاح في الفدية منه في فصل في احكام وسئل ابو عبد الله عليه السلام
 عن رجل تزوج المرأة في عدتها جهالة اهل من لا تعلم ان عدتها على الا
 اما اذا كان جهالة فليترجمها بعد ما تنقضي عدتها وقد عرفت ان في
 الجهالة باهو اعظم من ذلك فليدبر في الجهالة اعد جهالة ان ذلك

حرم عليه ان يجلس لها في صلاة فقال احد المجاهدين انهم من الاسرى
 اجهلوا بان الله حرم ذلك عليه وذلك بان لا يقدر على الاحتياط بها
 فقبل وهو في الاسرى وعنده قال نعم اذا انقضت على قفا فهو عذر عن ان
 يخرج في المار ايضا كسيرة بمقتضى ما ورد في ذلك ما ورد في الحديث من ان
 قال ابو عبد الله عليه السلام شرب رجل الخمر على هذا فيكون فرج الى ان يكون
 له اشرب من قال نعم قال ولم وهو عذر فقال له الرجل انما سئلت عن
 اسلاخه وعنه في بن علي انه قد شرب من الخمر في كل يوم وليلة
 اجبت بها فان قلت اجبت ان يكون في الاسرى او هذا الرجل فقال
 ولا يلزم الا انما نحن فقال ابو بكر ادع لنا عليا فقال عريانه الحكم في بيعة
 والرجل معها ومن حضرها من الناس حتى اتوا اليه الموضع فجلس عليه فاجاب
 بقصة الرجل وقص الرجل قصة فقال البشواصة من يدعي به عريانه
 المجاهدين والافاضل من كان فلا عليه اية التحريم فجلس عليه ففعلوا
 ذلك فلم يشكوا عليه اية التحريم فقرأ عليه اية التحريم في سبيل فقال له ان
 فعلها اتنا عليا انما نحن **ففي** وقيل لا في جعفر عليه السلام وعنه
 الى حلة ما نحن عليه حلة الاسلاخ ما قرئتم شرب الخمر في كل يوم وليلة
 بين له شيء من الخلال والحوام اقيم عليه الحد اذا جهل ذلك الا ان يقول عليه

ان

انه قد كان امرهم بها وعرضوا ذلك في بارئ الحدود وايضا عليه السلام
 الحد من ان ما يوجب جهلا ومن ذلك ما ورد في الصلوة في الاجهاد
 الاضحا والاضحا موضع الاجهاد جاهلا وفي الفقرة ما وفي صلاة قصد
 المسافر المقام عشرة ايام فقه جاهلا في فضل الخطا وقيل لا في جعفر
 عليه السلام رجل خط في السفر اربعا ايام لا قال ان كانت قرينة عليه اية
 وقصرت في فعلها اربعا ايام وان لم يكن قوت عليه ولم يعلمها فلا عار
 عليه وقيل لا في رجل جهل بما ينبغي الاجهاد فيه واخفى فيما لا ينبغي الاجهاد فيه
 فقال انما ذلك فعل متعمد فقد نقص صلوة وعليه الامارة وان فعل
 ذلك ساهيا او ناشيا او لئلا شيء عليه وقد تمت صلوة **وفي**
 وقال ابو عبد الله عليه السلام اذا كنت صلاة فادعيت المقام عشرة ايام
 فام الصلوة فان تركه رجل جاهلا عليه عار **وفي** في الاسرى
 الاصلية قال البشواصة عليه السلام رفع عن اية قصة الخطا و
 للفتيا والارواح عليه ولا يلزم **وفي** وقال ابو عبد الله عليه السلام
 او رجل ركبا من اجهل ان لا شيء عليه في غير ذلك من الاجناد المتفرقة في
 من ثبات المسائل وما نريد ذلك ونقصه ما دل من الاجناد على انه
 ما اعلمه على المجاهدين ان يتعلموا انهم احذوا الفناء ان يعملوا في فضل الخطا

قال ابو عبد الله عليه السلام في كتابه على ان الله لم يأخذنا
 بهذا بل بالحق احدى العلم وهذا مبني على العلم للجهل لان العلم
 قبل الجهل **ومر** وفيه القوة قبل با اعم الموضوعات البنية
 مسفرة لم او مسفرة هي من قال هم في مسفرة هي على ان غير ذلك من
 الناحية الواردة في هذا المنار **اول** ولا يمكن ان يقع في
 هذه الناحية المختلفة في هذا المنار لا بغيره فلهذا وهو ان الصانع
 الحكيم والقديم الكريم خلق الخلق من العدم لا من وجوده ومن
 لا يعرف شيئا ولا يعتقد الا سبيل ايدنا من العلم والعدل والحق
 انزل الكتب عليهم جميعا وكما في الانبياء والنجى الهداية ووضع
 الشرائع وتعليم الاحكام وعلى الخلق ان يهتدوا به ويعملوا بها وانهم
 ونواهيهم وولا ذلك ليقوا في تير الخلافة وحرمة الجهالة وهذه ^{عملية}
 بالنسبة الى الموارد مختلفة ومقتضى من يشق مختلفة وهي على اقسام ^{مقتضى}
 قارة ^{لشخص} مثل من ضعف البنية وقلة القوى وضعف يكون ^{لشخص}
 متضيفا جاهلا غير عترة ومادة يحصل من سوا الانبياء والاديار من
 مقتضى العلم مع علمه وتغيره بمجهول واحتمال جهل العلم من الوسائط
 الجمع الذين هم من علمهم ولا اخذ منهم الا غير ومع ذلك يتوكل العلم
 والعدل

والاخذ منهم الا غير ومع ذلك يتوكل العلم والافتد من معدة والعدل
 ونسبوا منه من جاهل مثله ومادة عقل من الاسباب اعم من البنية
 تحت طاعة واختياره وهي الموانع التي منعت من حصول العلم لا رفع
 الى معلومة وتغيره بمجهول واحتمال جهل العلم من سوا الانبياء والاديار من
 وهذه القوة على انواع فروع يحصل الجهل باصل التكليف فلا يعمل
 بمجهول ومقتضى من فروع يحصل الجهل بحقيقة البرائة اليقينية ومقتضى
 مع العلم بالتكليف والحكم والاشقة بان يعمل حلا ولا يتوكل بالاشقة
 السنة ام لا او عمل جهالة ثم يقدر ان فيه مالا ولا منبهه من فروع
 الوقت او بعد سواء كان عبارة او غير هاد فروع علم يعمل به لا كونه
 جاهلا غير عالم بالتكيفية التي تحصل بالبرائة اليقينية الا ان حصلها
 لرفع الاشقة اليقينية وان كان شاكا او ظاهرا بها ومادة عقل بالنسبة
 الى وجه العمل من كونه واجبا او مستحبا او مكرها واذا تدبر
 اختلاف الموارد فاعلم ان احكامها ايضا مختلفة ولان على فروع واحد
 فاضلا والامبار من جهة كونها احكام الموارد المختلفة لاصور
 واحد فمكون متعارضة متناقضة **اما القسم الاول**
 منهم الذين حصلت الجهالة فيهم من ضعف بنيةهم وقلة شعورهم وهم

الذين لم يهتدوا لغير الله تعالى ولم يهتدوا لغير الله تعالى ولم يهتدوا لغير الله تعالى
 المؤمنين فحبب لهم الجنة ولم يكونوا على حجة وهم صنف واحد في الجنة
 فهم على ذلك الحال ما قبلهم الله واما يتوب عليهم وهم مستحقون
 الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا قوة ولا
 الى الايمان وهذا القسم اعطى الله تعالى والرجال الذين دفع عنهم
 عنهم ولم يلقوا اية من الله فكونوا مع الذين هتدوا فليست لهم
 على الله المستقيمة فما من فضل الخطاب في باب الفلال ما صدره
 مع ابي جعفر عليه السلام وهو حديث طويل مريح في الطلب **ومنها ما ورد في باب**
الضعفاء باب المرحون لا والله وعيها من الامتياز الصحيح النقية في ذلك
 النبوي في ذلك الكتاب غير ما عاين كرسا بقا من اجمع **واما القسم الثاني**
 منهم الذين جعل الله لهم بؤس اختيارهم وادبارهم عن حال المعصية
 الحكمة والعلم الذين قالوا الناس فيهم على طرفة عالم وصغار عن غنى العلم
 وشيئا المتعلقين وسائر الناس قناء وهو كذا وان مشقوا الشواهد
 جاهلون وكاذبين لم لان المراء بالعلم جدين ولا علم الا ما خرج من تعليمهم
 عليهم فكل عمل عله ولم يكن بلا لئلا محمد عليهم السلام ولم يلقوه من غيرهم
 وان طابقوا في الواقع وكذا وقع الاطلاع منهم كماله عليه طاهر الايات ومرجع
 منها

منها في فضل الخطاب قال ابو جعفر عليه السلام كل من كان الله عز وجل احب
 محمد بن عبد الله في الامام لم يزل من فيه غير مقلد وهو من الضعفاء
 لا اعلم له ان قال وان مات على هذه الحال مات خيرا كقولهم
 واعلم ان الله عز وجل واسبغهم لغز ولون عن دين الله فقلوا
 ناعا لهم الى يقولوا كذا واشتد به الرجح في يوم عاصف لا يقدر
 ملكه على شيء ذلك هو الضلال البعيد وقال في رواية الاموي
 وصفا صديقا بالاشياء ورضا الرمن الطاعة للامام بعد معرفة
 اما وان رجلا مات ليلة وصام ففاده ونصت جميع ماله وجمع جميع
 ولم يعرف في البرية احد من المؤمنين ويكون جميع اعماله لا لئلا الله
 له على الله حقه في ثوابه ولا كان من اهل الايمان اجمع وفي هذا الباب
 احاديث كثيرة لا تحصى على انما فعل الله لم يؤخذ عنهم عليهم السلام لا يمكن للعال
 ان يقبلوا منه في حاله ولا يمكن فضلا لغيره من الله وهو عز وجل
 فعله من اولها بل وهو غير مدع في محله ولا يملك بالحق عليه
 على هذه الحال واما انما في استبرق في غير ما وقع عنه كوما ونقصه لا
 بعيد الاعمال الى عملها وصال الجاهلية والنفس الا الوكوة انها تاراج
 على قول كل ذلك هو انما الضعفاء في فضل الخطاب قال ابو عبد الله

وقد يشك كل من علم وهو في حال غضبه وضلته ثم راس عليه وعرض
 الولاية فانه يوجب عليه الا الرجوع فانه يجب لا انه ومنه في منبرها
 لا اهل الولاية واما الصلوة والحج والصيام فلا يوجب قضاء
 قال في مذهب وكذلك الماص في غير الحج وان كان طهر
اما الفصل الثاني فيهم الذين حصلت اجهالة فيهم بواسطة الاستب
 اجهالة في التلب تحت قد علموا واختارهم وصفت في حق العلم
 لهم مع اجهالهم المعترف وقد عرفت ان هذه الصورة على انواع **X**
اما في الاول منها اي اذا كان جاهلا باصل التكليف وغاظلا واهلا
 عن ذلك لا يوجب عليه شيء بلان تكليف حينئذ مما صفت في الادلة العقلية
 المستنبطة من الادلة العقلية الكلية وقاعدتها الادلة العقلية الجزئية
اما في الثاني فيها ان اجهال محال ان يكلف العبد شيئا **بطلب**
 منه ما لم يبين له ولم يوضح له بل قل بالجهالة البالغة وما كان اليه
 قويا بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يقولون فقبل اقام الحج والعمرة
 هو جاهل لم يعلم استقامته لا علم لنا الا ما علمنا ومن لم يعلم التكليف
 ولا يعلم ان يعلم ويوجد علم النفس فلا يس عليه حجة ولا يؤاخذ احد
 بذلك روي عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة

ملا

علا يقول وقال ابو عبد الله عليه السلام ما جازي علم عن العباد من موضع
 وقال ابو عبد الله عليه السلام لا يعلم الا من علم ان يعلم ان يكون اسه هو العلم
 فاذ اعلم فاعلم ان يعلم ان يعلم **واما الثاني** وقد روي ما يقاضها
 سابقا فراجع ولا يمكن له الاعتباط لانه فرع صور الحكم والتكليف **بطلب**
 وخير الى ذلك الحديث المتقدم من ان ابراهيم عليه السلام في التزوج في
 فقال عليه السلام احدثت اجهالا لئن احدثت من الاثر اجهالا لئن احدثت من ذلك
 عليه السلام لئن احدثت من الاثر اجهالا لئن احدثت من ذلك
 ان احدثت من الاثر اجهالا لئن احدثت من الاثر اجهالا لئن احدثت من ذلك
 هذا الحديث معلوم بالبداهة ولا ادركه عن ابي حمزة عن ابي عبد الله
 عليه السلام اي رجل ركب امر اجهالا فلا شيء عليه فبعد اهل اجهال
 ومعلومه يبين ان اسرجه له ولا شيء عليه فبعد اهل اجهال **واما**
في الثاني اي اذا كان جاهلا بكيفية العمل وصورته والادلة وعلمه
 وعلمه ولم يقع بانتهال الفسنة ام لا او عمل جهالة ثم يقدر ان يقدر
 وكان يقدر قبل خروج الوقت او بعد سواء كان عبادة او غيرها
 فالظاهر ان الاضمار سيجوز ان يركب اجهالا فلا شيء عليه
 ان اجهال اذا ركب امر اجهالا لا يقدر ولم يقع بانتهال الفسنة

ام لا وما في الواقع فلا اثم عليه تكليف او واقعة واما اذا انقضت فيه
 حكما وجب عليه السؤال والطلب كما هو عليه في الاخذ بالمتقنة
 فاذا اطلق سئل وعلم انه حال الواقع اى الكتاب والسنة في الدنيا
 لقول ابراهيم عليه السلام من قبل السنة ودا في السنة وقوله عليه السلام
 السنة وقوله عليه السلام من قبل السنة والى السنة وقال ابو عبد الله عليه السلام
 كلاما في كتابه والسنة فتعريف الكتاب بالسنة والسنة اى عباد الله
 اذا كان وقت ذلك العمل باقيا ان كان موقفا واما ان كان ناسيا
 فلا قضاء عليه لان القضاء باو جوبه كما عرفت في عمله فاما اذا كان
 هو في غير ذلك الوقت فطلب منه ما ندم لا وان لم يكن موقفا في وقت
 السنة مع ما كان لقول الرضا عليه السلام ان يردى عقوقى في وقت
 كان لولا ان لم يكن موقفا وكذا لك المعاملة فان علم بعد الجمل بالخطية
 عنيها بعد العلم وبني عليها وان لم يعلم الحادثة فزاد الحق لما من وجب
 اوها الفسنة الى السنة وهو غير موقفة ويجب متابعة السنة على كل حال
 ولقول الرضا عليه السلام لا يعمل بالانزاع بعد الله وسئل ابراهيم عليه السلام
 لا يتطاع حقوق المسلمين بغيرهم وقوله في سوا الله عليه السلام اصوا
 الحق لصاحب الحق وقال ابو عبد الله عليه السلام لا يصلح ان يهاب حق احد
 فاما الجاهل

فاما الجاهل اذ ادم جاهلا لا اثم عليه ولا شيء عليه وبعد ما نفي وعلم يجب
 الا ان اشرع والعمل بقوله فان امره بالامانة والقضاء فيجب عليه
 وان امره بالامانة ونفيه وكذا الجاهل اذا نفي في انشاء شيء لا
 يعلم المخرج منه فعله لا جهلا او ظاهرا بالواقع ثم راجع الشارع فكان
 عمله موافقا للواقع فهو محض للاجماع القطعي الذي لا شك فيه وفيه
 بذلك جميع الاجتهاد والسنة والسياسة فان الناس كانوا يتقون
 الامانة على كل حال في اعمالهم فان كانت موافقة للواقع قالوا لا اياك
 يبرهان كانت مخالفة قالوا افعل كما وكذا ولم يامر وبالاعادة لا اجل
 انه فعله جاهلا لا يتركه الى صاحبه فان عليه ان يبال عن رجل يلو
 في عمله والخطية كبريائة ورجل يتقون ان يردى العوف فيه ويرى
 الخ وهو على تلك الحال ولا يتقوله ان يبين شيئا كثرته ونقصه
 هل يجوز ان يخطى في العمل المرفضة وقد فعل ذلك اياها فعل عليها في اعادة
 ام لا فاجاب النابى عليه السلام في ضرورة الشك انتم وعلم ذلك هو حق
 الاضياء والسنة والسياسة في جميع الاعصار بالجملة الجاهل في هذه المعاملة
 معقولة لا اثم عليه وبعد انفسه كان عمله موافقا للواقع فقد مضى وان كان
 مخالفا للواقع وكان محلا لادراك له فهو محض نفي وان كان مما يمكن تداركه

في الاصل في هذا المقام فلو ان بعض الاصل في المخطوط وبعض الاباحه
وبعض علم الحكم وتوقف بعض في الحكم واجب الاعيان في مقام العمل
ورغم من مواضع الشبهة وانت اذا دقت نظرك في المخرج ^{من} ^{تفعل}
تري ان الحكم في المقام الاطلاق بلا شبهة وهو الاصل القاطن
لو اجعلنا محلها في التمسك من ابي ابراهيم عليه السلام في قوله
الله يعزب عن المؤمنين في عداوتهم انه لا يعزب احتياطاً كما قال عليه
وذلك بانه لا يقدر على الاعيان معها او ورد الحكم في الشرع ^{بأن}
معارضتها بحيث ان كل واحد لو صاحبه دليل مستقل ولا رافع
لها فانما في الاضمار المستفيضة بالتوقف عن اصل الحكم الثالث
عليهم السلام المحقق عندنا وبالسنة من باب التمسك في مقام العمل فانما في
فصل الخطاب عن الجوار مثل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل اختلف عليه
من اهل بيته في امر كذا امر ويطلب له ما يابى باخذه والاخرى يراه
عنه كيف يصنع قال يرجع عنه عليه السلام في قوله في سنة من ملاحه
وفيما يفتن الكلب في رواية اخرى بايها اعتد في باب التمسك
وسلك ولا احتياط هناك حكم على السنة نعم عياط فلا يعزب احد
ولا يقطع احد بها وجعلوا هذا الموضع بعد قوله تعالى فاعلوا الصلوات

فادعها

تعدوها من موارد الشهادة فذلك غير بعض صلوات الله الواسعة الاصلية
واضار الاخر الا احتياطاً وجوباً في الفعل كما اذا ورد الحكم في الوجوب
والثقة او بين الوجوب ولا باحة او بين هذه الثقة بواسطة النص
الحالة عليها وتعارضها على وجه تقدير الترجيح بينها بالوجوب
القوانين الشرعية وفي الترك كما اذا ورد الفعل في كونه واجباً
محمداً وادان الامر بين وجوب الحجية وعزمها بعد قراءة العنيفة
وكان التورب والثقة بليلين شرعيين متعارضين وتقدر
الترجيح في نظر الفقيه بالوجوب المصنوع واستجاباً في الفعل ما اذا
تعارضت الدلالة في الصورة الاولى وترجح في نظر الفقيه الثاني او الثالث
باعتد القوانين او المبدأ الشرعية فان الاتيان بالفعل عند هؤلاء
المخاطبين احوط ولذا يقولون في مثل هذه الصورة عمل الدليل الموجب
على الاستجابة تقاديراً من طرحة كما لا يخفى على الحقيقة المتعارضة وجوباً
عند من رجح اضار الاستجابة في الترك ما اذا تعارضت الدلالة بين الوجوب
والكراهة مع ترجيح الثاني فان الاحتياط ضاعدهم بالترك وعلى
هذا جواز المخاط من الفقهاء رضوان الله عليهم في غير موضع ^{حل}
دليل المحنة الموجه على الكراهة تقاديراً من طرحة كما لا يخفى على الجماعة مع ^{الماضي}

ان كان جامع امرأة وجامع رجل غير انزال فان حكم الجماعه والا صلا
 ويحب العمل بها معلوم لانتك فيه وانما التبعه من اجب او لم يوجب
 واجد اليه او الخي او من جامعته هل هو محرم او حلال في العمل على
 فلا يحجب فقال بعض جوامع كل من كان عليه التكليف لاصالة الطهارة في
 مكان منظره ثم وجد اليه او جامع ولا صالة وجوب الموضوع وكفا
 وعلم وجب العمل وعدم كفايته في مكان محله بالاعتقاد الاصح من
 اليه او جامع وقال اخر لا يوجب الا بامتناع الامر بالصلوة المقتضية
 واسمعي الامر بالطهارة واصالة الاشتغال بها فيفصل واحد اليه
 المحرم ومن جامع **اقول** اما واحد اليه فلا يوجب من غير ضرورة
 ان يترك عليه بانه فضل المحل ومثل اي شيء عليه عن الرجل يصيب
 شوبه منيا ولم يعلم انه احتلم قال ليعمل ما وجد شوبه منيا واستيق
 هذا المحرم وان كان خاصا فذكره في علم الرجلين معا ويمكن الاستدلال
 به عليه ايضا الى قول علي عليه السلام كان على اثنين فتك فلهما على اثنين
 فان التمسك لا يفتق اليقين اتم وقد كان كل واحد عن غير يقين فمما
 تحتاج الى دليل شرعي ناذ لا دليل الاصل عليه وهما شخصان لها تكليفان
 وكل مكلف بتكليف نفسه واما ان تحبس عليه العمل لانه جامع الرجل و
 المرأة

والمرأة واجب باحدا لا من غير فان كان رجلا في الواقع فله جامع
 بالذكور وان كان ولة فقد جامعها الرجل في غيرهما اذ لا واسطة في
 الحقيقة بين كون ذكر او انثى فضل الجماعه من ايها كان فله العمل
 ولا يوجب احدا من الرجل والمرأة لان الرجل لا يعلم انه جامع في جماعه
 او يلد والواقع في نفسه لا يدرك الا بصير من غير محبة ولا لا يصير له محبة
 لو اصاب الرجل المرأة فيلذون الفرج ولم ينفذ في فعل الجماعه سئل
 عليه عن الرجل يصيب المرأة في الفرج اعلمها هل ان هو انزل لم
 ينزل هو قال ليس عليه غسل فان لم ينزل هو فليس عليه غسل وان انزل
 الرجل المرأة ووجها لم ينزل فلا غسل عليه وان انزل فله العمل
 غسل عليها وقال في الرجل ياتي المرأة في وجها وهو صائم قال لا يفتق
 صومها وليست عليها غسل ما عجله لا يحصل الجماعه للرجل والمرأة الا بالان
 او ينزل اثنان لا صلا في اثنان الاصل ويدرهما لا يجب الرجل
 لم يلق الفرج الاصل فمما فلهما كان لا ينزل به رجلا وكان الواقع
 في نفسه لا يد وهو غير الفرج الاصل وكذا لا يجب المرأة للمرأة الا بالان
 رجلا جامعها فذكره الاصل فلهما جامعها في المرأة في الواقع وفي
 ذكره ايد ولم يصل من ذكر الراي لم يجبها كما اذا طهرت

في استجابة التوقف لم يحصل في كل ما ينبغي احتسابه ولا
 على وجه الاضطرار هذا المقام ولا يعلم حقائق الامكان الا الملك
 العلام **ومنها** ان يعلم الحكم وتعلق المكلف بالمعلوم واشتبه الامر
 في المكلف بحقيقة ودار الامر فيه بين الاقل والاكثر للاسقاط
 يعني بان يكون الاثنان بالاعل غير باع من نفسه وذلك في الزايد عنه
 كما اذا علم حكم العائنة انه يحضها وهاو علم المكلف ان عليه حوا
 يحضها وهاو لكن دار ذلك بين انه هل عليه غنى فوافقت او غير
 فان انما ينعني عن الحق والكلام في الباقى الى العشر وكذا لو علم
 بانه يجب عليه الفطرة وانما صاع من القلادير ولكن في غير
 الصاع ستة اطلال او ثمة وكذا اذا علم المكلف بوجوب بيع ان
 دلو او خمسين من الزرع في النجاسة خاصة واشتبه الامر في كون الزايد
 عليه زرع الاربعين او الخمسين فالتقوا وجب الاضطرار في عباد
 هذا بالاعل الاكثر للاسقاط والاستعمال ومن قال بالانسان بدفع الزايد
 باصالة علم تعلق التكليف به ولكن الحق في المقام ان ذلك في الزايد ان
 حصل بواقتناض الدليلين الشرعيين فالعمل بالوجهات الشرعية وهو الحق
 فالخير والشر كما نصوا عليه وان حصل من احوال الدليل بان وجد شرهما

فوجه

يرجع اليه ولا فالعلم المستيقن ثابت الزايد محمول ولم يقع تكليف
 بانه والله هو معلوم هو الاقل المستيقن به فانه به المكلف وان عمل
 الزايد فقد عمل بالاضطرار المذنب اليه الموقوف فيه وكذا الامر في حصول
 التثنية بغير ما ذكرنا صورة الا في غاية بالاقل الله هو العلم المستيقن
 به وهو المعلوم في عمل باعلم كما لا يعلم وان عمل بالزايد احتسابا فلهذا
 اضطرارنا في **ومنها** ان يعلم الحكم وتعلق المكلف بالمعلوم
 واشتبه الامر في المكلف بحقيقة الكفر والكيف ودار الامر فيه بين
 المقامين وكانت الشهادة واديرة وكان الجمع محصلا للامثال
 قطعا كما لو دار الامر بين والنجعة والقصر والتمام مثلا فقال بعض
 بالاضطرار بالجمع وانما بالزائد بالتحيز في اتيان ايها شاء وانما
 كما عرفت ولولا ان التردد في افعال هذا المقام والاعمال بواسطة
 الدليلين الشرعيين وقلا من تأملها بالمعالي الشرعية وعند التميز
 بالخير والشر لم يرد الاضطرار في وقوعه من اعادة وهو غير شر
 كما عرفت فالعمل على الخير والجمع تكليفه لا وهو الاضطرار
 لشيء المتخفف من المسافر وانتقاهما ولو جب عليه صلوة امرئ
 وهو جائع خفف عنه الحجعة وانصرف على كفيه ليس الناس من كان

وسقطه كما سلع الخطبة فاذا التحق عنهم وقت قصر الامر عليهم
 وشغل عليهم وقت الصلاة فوجعل يريهم الله بكم اليسر ولا يريكم
 العسر وقدره واذا سجدوا في سجودها ان يعلم الله انكم تقولون بالكتاب ^{العلم}
 واشتبه الامر في التكليف بحسب الكلفة والكيف او التكليف فقط ^و
 بان المتباينين وكانت الشهادة صدقة وكان الشك فيها
 ككفران الفاشية بان كرها صحتها فلهذا ام فيها او غيرها كما شئت
 جهة القلة واستثناء الشك بالظاهر المحض عند من كان له ثوابا بالعلم
 وغيره فاستثناها من هذه الموارد بما ورد في النص من كونه في
 منها في فصل الخطاب قال ابو عبد الله عليه السلام من نسي من صلوة يومه ^{الصلوة}
 ولم يذكرها وطوف في صلواته فليأمر بها انفع ^{وفيها} انصا وسئل ان
 عليه عن رجل نسي صلوة لا يذكرها فيها قال صلى الله عليه
 ويركعها فان كانت الظهر او العصر او العشاء كان قد صلى او عدا
 كانت المفقاة العدة فقد صلى انفع وهذا وجه الاحتياط ولا يجب
 تعيين خصوص الاربعين بل ان النقص بخير بين المحرم والا فحالا لا يفتي
 التكليف بها واطلاق النص فيها وعدم إمكان الجمع بينهما وكذا يراه
 ما شاء منها لا ذكره في الثاني منها في الكتاب المذكور من ان يجمع عليه

قال في الخبرين انما يتوعدوا لم يعلم ان وجه القلة وسئل عن
 الخبرين قال صلى حيث شاء وقيل لا يجب عليه عليه جعلت ذلك
 ان هؤلاء المحققين علينا يقولون ان الحقيقة علينا اذا طلقنا من
 السماء كما وانهم سواء في الاصطفاة فقال ليس كما يقولون او كان ذلك
 فليصل الاربع ووجه انفع والامر في هذا المورد سبيل كان احاديث
 الباء على ما صحح عندنا ومقارضة طاهرا وقد اوردنا بما لا يخفى فان
 هذا ما نقلناه عن هذا الخبر وسعدنا الامر بالخبرين بما نقله
 موضع علينا على ان الرجاء من الخبرين الاولين لمكونها ايضا وسئل
 وقد انقضت الصلاة والدة فاعلونه احكامهم واسمعه وادخله ونقله
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ويقول ان الله يريد بكم اليسر ولا يريد
 الاولين فانها صحيحة عنهم وهذا فعل بها فتم لا يصح في العلل بان
 احتياطاً ولا شك في رجحانه من غير اجابة ورد في الثالث منها الكتاب
 المذكور في كتاب الراجح عليه في الراجح من الرجل معه مؤلفان فاصاب
 رجل ولم يذكرها هو وحضرت الصلاة وخاف فوفقها وليس عليه ما
 كيف يصنع قال صلى فيها جميعا انفع والراجح في هذا المورد وجه سؤلك
 وهو نفي وجوب الاحتياط في هذا المقام بالجملة استلف حكم هذه الموارد

من جهة الضرر والنجس والحد والاولاد والضرر فيها فيكون
عليه اذا اصبحت مثل هذا فليكن كالا حيا الى حيث لا يوافق العقل او
العلم القطع بوقوع التكليف عليه وشيئاً من جهة ضرورة العلم بالشرع
الا بالاعتقاد فلهذا هو الذي ذكرناها وغيره مما لم يذكره
المتعلق في الحكم التكليفي والاعتقاد فيها عند القائل به بالاثبات
واما صور الموضوع الذي هو خلق الحكم الوضع وتبعه الحكم التكليفي
الذي هو الاعتقاد فيها عند القائل بالترك والتجريد عن الموضوع
فذكر بعضه في التفسير الذي هو **فقول** او ان الحكم والموضوع
في الاحكام الوصفية اما معلومان فيجب العلم بهما بالضرورة او
الحكم مجهول او مشبه في شيء وقدر من حقايق الحق فيكون مطلقاً
مباحاً طاهر ان جهل او اشتبه حكمه فيكون حلالاً او محرماً بالعلم
وروي عن الصادق عليه السلام كل شيء مطلق حتى يوصيه به وعنه عليه السلام
مطلق ما لم يرد عليه امر ونهي وكونه طاهر ان جهل او اشتبه حكمه
كونه طاهر او نجس بالامر وان كل شيء طاهر حتى يعلم انه نجس او علم
الحكم بالطهارة والنجاسة وبما علمية او المحرمه وكان موضوع كل واحد
منها كلياً خاصة افراد واشتبه الامور في زمانه من اولاد او الموضوع
مكة

حكمه واشتبه الامور بين افراد محصورة او غير محصورة مع العلم بالحكم
والموضوع الكلي وان بعضاً منها في المحال وبعضها في المحلوم او بعضها
في الطاهر وبعضها في النجس وهذا **القسم الثالث** اي اذا
اشتبه الامور في زمانه ومكانه وموضوع وقدر ومصادق او موضوع
هو مع العلم بالحكم والموضوع الكلي واشتبه الامور بين افراد محصورة
او غير محصورة كذلك هو الشبهة في الموضوع والشبهة في المحال
الباقي والمحلوم البين وهذا هو الشكل الذي يرد حكمه الى الله تعالى
فهذا هو مورد اخبار التوقف له مورد الله لا يتوقف الاشتباه
فيه في اثناء عبادة يرتبط صحتهان فاداهما به ليلبس ثياب الشبهة
وخصوسرتها او غيرها او لا يتفق كذلك فيها ان يشبه الامور في
الامر زوايا او موضوع وانفق الاشتباه في اثناء العبادة ومثل
وخصوسرتها او غيرها كما اذا علمت ان الجلب الخمر حرام بتطهير الصلوة
واللباس الخمر في موضوع ذلك وهذا امر يمكن ان يقع لمخاطبة هذا
ولمخاطبة ذلك واشتبه الامور عليه كان ملتبساً معلقاً صفيقاً حرم
مثلاً واشتبه الامور عليه هل هذا لباس فيقع تحت لباس المحرم او
فيقع تحت عمل المحرم وهل يبرئ الشبهة في حق شرط العبادة وكما

انما علمت ان العجوة لا يجوز الا على الارض ان التيم لا يصح الا وجهها
 وان جردت عنها اذا استعمال لا يثبت عليها اسم الارض فلا يجوز العجوة
 عليه التيم به وان اخذت حكم الطهارة بالطلع ولكن حصلت الشبهة في
 هل استعمال الطلع يخرج عن الارضية فلا يجوز العجوة عليه التيم به
 فيحل ويجوز على الارضية فيجوز العجوة عليه التيم به وصاحبة الشبهة
 في جرد العجوة في مثال العجوة وفي شرطها في مثال التيم وكذا ان علمت ان
 الماء طيلة وكثيرا ما هو مال الطهارة او لم يتغير بها وان الماء في
 الحلال او المتغير بها محض وشككت في طاقا ما قبل الطهارة ان تلك
 بالمالا ان في تغير بعد المال او طفت بحسب بالتغير بها بالمالا فحصلت
 الشبهة في انه هل هو طاهر محض شرعي والظاهر به او هو محض لاجل
 ولا يجوز المتغير به به وصاحبة الشبهة في شرط العباد او وضعت
 به **وصفها** ان قيد الامور في قوله من افراد او موضوع ولم يكن
 من مطلقا صحة العباد وفادها واداد الا في قيد بين احوال وفي الحاشية
 كما ان علمت ان الفاعل لا يجوز الاستماع عليه وان فخر المحدثين
 حلال يجوز الاستماع عليها وشككت في بعض الاصوات ان افراد النعمان
 المباحة او فاضل مع حذف الفاعل والمعلوم محرم **وصفها** ان قيد الامور
 افراد

افراد محصورة مع العلم بالحكم والموضوع الكل وان مضاهها في
 وبعضها افراد احوال وبعضها افراد الظاهر وبعضها افراد المحض وادراك
 فيها بين احوال وغير الواجب او الحلال او بين احوال الواجب بين
 الظاهرة والنجاسة فالاول كما اذا كانت الدماء والمهلوك المنصوص
 كالمذخور وطؤها اذا استعملت لاجنبية كما ان كان لمذخورا والآخر
 صحيحا شبه الظاهر المحض وفي هذه الموارد والمنسقة في شبهة
 في اما عبادته في افرادها او شرطا لها واسطة ان يبا طاك المولد
 وقد لا ينفك كذلك **وصفها** ان قيد الامور بين افراد محصورة مع العلم
 بالحكم والموضوع الكل وان مضاهها في الحلال وبعضها افراد احوال
 محض انظر في هذا المورد ايضا فيكون الامر فيه دائرا بين
 احوال وغير الواجب اي الحلال او بين احوال المحرم والواجب او بين
 والنجاسة بالجملة الاصل في هذه الموارد من الشبهة الموضوعية عند
 الفاعل بوجوبه مطلقا بالترك والمقتضى للفعل والمباشرة فيها
 حلالا لا اعتبارا فيجب ترك تعليق صفة وجوبه وتكون العجوة على
 وتكون العجوة على الخرف وتكون التيم به وترك اثره في المأثور
 يرا ان تلك امته طاهر احوال محض وترك الاستماع على الاصوات المنكورة

الفتاها وضوا الله عليهم ما تضمنه من الاحكام من غير موافق
 في المقام ما وجدته في مجموعها ولا في كل ما لا بأس به من كل
 بما يقع المطلق على سواء المراد بتوفيق الملك السلام ما اورد
 في الحديث في الصيد وقال عليه السلام ان اصعب عمل هذا
 بالامتناع عنه فقلوا هذه الرواية قد ردت على وجوب
 فيها اذا علم المكلف بالحكم والتكليف واشتعا الضرر به ولكن ذلك
 فكيف يحصل البرائة اليقينية مع عدم امكن السؤال فان
 ان السائل عالم بوجوب المجزأ في الجملة ولكنه قد يجهل كونه عليها
 معانها او احدا من تركان فيه او كل واحد من اجزاءها فانه
 عليه بما لا يتطابق مثله واما الرواية التي وردت في التفرع في
 وقال عليه السلام ذلك بانه لا يقدر على الامتناع منها **اقول**
 وهذه الرواية قد اشتملت على فروعها بالعلم الشرعي والامتناع
 بموضوعه وقلت على حد ذاته في كل منهما الا ان الاول اعلم
 من غيره على الامتناع لانك قد عرفت سابقا ان المجاهل بالحكم
 او غير الترويج في العدة بطلا سارعا غير مقصور بل بالمرء لا يمتنع
 الامتناع في غير الكنية لعدم حصوله الحكم بالمرء وذلك هذه

عنان

على ان الامتناع في الفرض الثاني اي المجاهل بالموضوع وكذا في
 بغير الترويج في العدة يمكن فنيها بالنقص والسؤال عن كونها
 ذات عدة ام لا الا انه غير مكلف به لظاهر بعض الاخبار
 الدالة على وجوبية السؤال والمفتي في مثل هذا المقام الصرا
 السخية السهلة لم لو كان وقام الوصية فلا حوط السؤال كما يدل
 عليه بعض الاخبار وكلام في مطلوبية الامتناع واما الكلام في وجوبية
 دليل عليه واما الرواية التي وردت في ترك الفرض وابقال لليل في
 انها بالتواتر والاستمرار مع هذا الخبر وقال عليه السلام **اقول**
 حتى لا يذهب الخوف وتأخذ بالاحتياط لا يهلك **اقول**
 هنا بالتوقف على زجها الحق عند من قام له الدليل على ان الفرض عليه
 عن استئثار الفرض للمعلوم بعدم رغبة عند المشاهدة مع عدم
 اعمال محمول على الاحتياط كما هو المثل عند بعض الاعلام واما عند
 من قال بان اماره الفرض هو ذوال الخوف لم يل اخبار الاستئثار
 لو ان الفرض على النية فهو محمول على الوجوب وكلامه عليه هنا
 محمول لكل من العرب ولا يجوز الاستئثار بحسن الاحتمال في ذلك
 واما قول عليه السلام لا يهلك الا من لم يترك الاحتياط لحياتك بما

او

ليس من هذا الباب ابل هو من باب حقوق الاخوان كما مر بعبارة
 المضمون المشايخ رضوان الله عليهم واجادوا فيهم ما قالوا ان السبأ
 هناك اخوك وهو الدات وحيث الدانية له على حذوقه
 عبادني فليد او هو قسبه لا ماله ملكا له حشره وتوحيده للآ
 عقوق الا ان قبوا اخوك هو ذك وعن المير انهم فيهم الاعمال في
 الدين اما ان كانا في غير ان عا ط ولا مقلين بكل من الاما ط
 حق فلا تخرج احدا من قلم ان يلق بالاخوة واما اخيرا كما ينبغي ان
 في ذك وتكون في جميع اعمالك وتكليفك عما طما حقيا لم يوافق
 افاك واحط في همه باستثت ومعلوم ان لانا في حفظ الاما ط
 ان في حفظه فاعطه بما تعلم ان في حفظه واحذر بحفظه فيه وهو
 غمره وها كذا واد الله وجميع ما يفتق فيه والقوم يبدون الحاشي
 في هذا المقام كثر من جهة التفسير يدل على انه يجب عليك حفظ الدين
 ثم شئت ما في حفظه وهذا التقيم مصطلح في اللغة لا يراد من قوله
 فاحط بما شئت عموم مر في اللفظ الا ان الصحيح ان قال للطبيب
 اي شئت اكل وقال في جوابه كل ما شئت ليس مراده من لفظ ما شئت ما يتم
 السهو والمفاز ولا ينبغي لانا ان يكون ما طما على مر في امره في كل

عل

عل الكلام دائما منهم على صفاهم العرف الغلام ان كان ولا خطه مقام
 المقام واما الرواية التي وردت في الحقيقة وقالوا فيهم لعل من الان
 فيقال على الاستقامات في الظاهر ان الاحتياط ضاع حول على الجارية
 من الملاءم انما هو الطمان والحقية منهم لا سفاضة المصروف في
 جهود الاما ط العلم المحصر في الحقيقة وانها ليست في السبعين
 من الاربع ولعل وجهه انما اذا اقتصر على جعلها اربعة لم يكن الاثنا
 عليه كونهما خمسة ليعطين عليه بذلك وتيسر له دعوى الدوام وانما
 فبلا فادراكا في فائدة على الاربع فانه لا يتم له الاستدراك
 النجاة من اولئك التجار **واما الحديث** الذي ورد في الكناح في
 عليه في غنى عما ط فلا يفي معها اول الرواية على ما في الرواية من قبل
 لاني عبد الله عليه رجل من مواليك تفر بك السلام وقد اراد ان
 يزوج ابنة مولا فقتله واحبه بغير شأنا وقد كان لها ربح
 ثلثا على غير السنة فكون ان يقدم على امر وجهها حتى يتامك فتكون
 تامر فقال ابو عبد الله عليه هو الفرج واما الفرج شديد منه
 يكون الولاد ونحو يكون مما ط فلا يفي معها **اخرا**
 فانه هذا المير كما هو كون المطلق فما لانا خلا في بين الاصحاب

وانه لو كان المطلق مخالفا وطلق ثلثا على غير السنة معتقدا بها الزعم
 الزعم به نفسه صحة المطلق استغناصا به جملة الامتناع
 سئل ابو الحسن عليه السلام عن المطلق على غير السنة او وجوبها الزعم
 فقال الزعم من ذلك بما الزعم انفسهم وتزعمون فلا بأس
 بذلك وبمضمونها زيادة كثيرة فينفذ فعل الامتناع ضاع على الامتناع
 ولعل وجهه هو ما ذكره جماعة من علم مبالاة العامة وقوعه
 والمراد غير المعروضة وما كان المقام مقام شبهة ان المطلق لم يقع
 في ظهر غير الواقعة فلا يكون صحيحا فلا عسر في ترك التزويج
 واما لو كان المراد من المطلق ثلثا على غير السنة في الحديث موافقا شيئا
 على اتصال بعيد فعمل الاحتياط لولا المانع على الزوجين وبما ضاع عليه
 ويرى في التحريم عنه كما قال ابو عبد الله عليه السلام والمطلقا ثلثا في
 مجال واحد فامتنع ذوات ارجاع ويرى على من مظنة اياكم والمطلقا
 ثلثا على غير السنة فامتنع ذوات ارجاع وسئل الرضا عليه السلام
 المطلقا ثلثا فقال ان طلاقكم الثلث لا يمل غيركم وطلاقهم عملكم لانكم
 لا تزويج الثلث شيئا وهم يوجبونها الا ان المقام لما كان على النقص
 والابرار لا تطلق الا احاديث الواردة فيه من سدا الانام وقام بها

حيث

حيث يدك فبها على محبة واحذر الثلث ونقصها على عدم صحة
 فلان امكن التزويج بالمعالي الشرعية تحقق على القول بعدم صحة
 مطلقا فلا يجوز التزويج قطعا وليس المقام مقام الامتناع الا ان
 الموضوع ولم تعلم ان المطلق مخالف للموافقة فخطا ط احتياطيا
 على القول بصحة واحد من الثلث من الموافق لا يجب الاحتياط وترك التزويج
 الا ان شبهة الامر في المطلق ان لم يكن مخالفا ولم يترك في اتفاق
 وادفعها والرواية غيرها هي خطا ط احتياطيا لكان محصرا لا شيا
 في شرط المطلق لعله لم يرد في طهر غير الواقعة فلا يصح واما ان لم
 يمكن التزويج فيجب التوقف عن القبول فلا حكم بصحة طلاق واحد من
 الثلث من الموافق وعدم صحة وتخيير العمل ليرد المحرم بالعدة
 وخطا ط ترك التزويج لم يجانه من غير اجابا بمجلة قد عرفت هو ان
 هذه الاخبار الظاهرة في الموضوع وانها لا يدل على صحة الا
 فيقولنا سائر الامتناع التي ذكر فيها الاخبار التي ذكرها الاحتياط على
 الاطلاق وبعض من الامتناع الظاهرة في الموضوع مع سائر الاخبار
 على وجوب التوقف في مقام الشبهة وعدم العلم من اخبار الناس
 معلولها لولا وجود المعارض لها من سائر الامتناع الواردة على ان

فمنه حتى يعلوا منه رفع عنهم ما لا يعلون وإن كل شيء مطلق عنه ^{فيه}
 في ذاته كل شيء فيه طلال وحرام فهو لك حرام ابتداء لم تعرف المحرم ^{بعينه}
 فذمه وإن كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قد فسد فإنه كالأبالي ^{أصله}
 أم ما إذا لم تعلم أصناف ذلك لالت على وجوب الاحتياط والتوقف
 عند الشبهة الموقعية والشبهة من الخلل الديني والمحرم ^{على}
 ويجوز ترك الشبهة الوقفية عند ما ولكن المعارضة واقعة ^{مع}
 بالمعاني الشريعة غير ممكن وأخبار الأوجاء والمصنف في الموضع
 الاحتياط فيه حاكم في حقن فلما أن فعل بالطائفة الأولى من ^{الأصل}
 فحجبته فخلط بالترك أو أن فعل بالطائفة الثانية من الأضار فلما
 فحجبته كما حاط بالترك إلا أن الاحتياط سنة وكل امرء ونفسه
 ونحوها يقو الناس بقدر الأمكان فيحجب هذه الموارد
 ويترك احتياط الرجاء من غير احتياط مع أنه قد كفل ببعض هذه
 الموارد من الشبهة الموضوعية الاحتياط الساطعة الملائمة لها ^{في}
 في التيمم لو فقه أنه إن متبها سأل الوعيد أنه عليه من رجل
 معناه أن وقع في أحد ما قد لا يملكه إلا هو وليس يقدر على طاء
 غير ما قال به فيها جمعاً وبينهم وهذا بالنسبة إلى الفعل والوضوء ^{وأما}

بالنسبة

بالنسبة إلى الاستقلال والشرط لا يجب الاحتياط بما إن تحجب ^ك
 الاحتياط الاحتياط أو فسخ لأن كل شيء طاهر حتى أنه قد ^{لأنك}
 علمت أن في أحد الأناثين مفسد وشرب واحد لم تعلم أنه مفسد ^{فما}
 وحل لك شربه ولكن لا يجوز مباشرة الأناثين وشربها ^{فما}
 ونحو ولو لم يوهن لانه خروج عن النص فإذا شربها هذا النوع ^{فما}
 أنك شرب الحرام لقوله عليه حتى تعلم الحرام بعينه قد عرفت
 علمت أنك شرب الحرام بعينه قطعاً حراماً ولا يلزم أن يكون الحرام
 المفسد شخصياً معطوياً بل يكفي لعلم الأجل هذا وصلاً على ^{فما}
 شرب بخلاف الاحتياط أو حراماً بلا شك ولا سيما أو لا أو ما ^{فما}
 وليس العلم بالوقت شرط صحة التحجب هذا إذا شربها بغير عزم ^{فما}
 جفاف عنه لانه يعلم أن في كل واحد من الأناثين مفسد أو غير مفسد ^{فما}
 على شربه وهو محض وكذا الأمر في الأناثين أو الأناثين المشبهين ^{فما}
 أم لا بالحرام فلا يجوز صرف الكل ويحجب بقضاء مقدار الحرام ^{فما}
 طاهرهم ولا يصور فيها المخرج إلا على ما هو الأشاعة كان تكون ^{فما}
 قيمة تلك مشرك فباع أحد الشريكين تمام الملك المشترك ^{فما}
 الآخر وأخذ تمام قيمته وصرفه فيما قبل القيمة ^{فما}

من الاخرين حتى شريكه سواء كان نصفاً او ثلثاً او ربعاً وهكذا حتى
 الاشارة فعرفوا ان كل واحد من هذه النسخ لا ينفك عن هذه النسخ
 ثلثه في النسخ المحصورة واما غير المحصورة كواثر الظلم فلا يمكن
 ابقاء مقدار الخراج لعدم العلم بقدر الخراج والحال فيها فاما ان
 راساً او مؤلفاً ليل المقتل **ومنها** ما ورد في خصوص المحل
 الام بانه كذا وكل امرئ فدية القربة وسئل ابو الحسن عن رجل
 شىء فقال كل مجهول فدية القربة قيل ان القربة قيل ان القربة
 وقيل قال كل مجهول فدية القربة قيل ان القربة قيل ان القربة
 في الموارد الخاصة فالأمر في المشقة الموضوعية المصداقية اليه
 بين الواجب الخراج كالمندوب وطورها المشقة بالانسية كالأول
 له رويها وطلق واحدة مثلاً ومنه الوطء الاخر فاستقيمها
 وامر بين المتباينين واقع بين المحرفين لانه ان ترك الوطء
 محتمل ان يقع في محذور ترك الواجب وان علم بالندم محتمل ان يقع
 في محذور فعل امرام فان جمع فيه الى القربة لانها لكل شيء محتمل
 كل امرئ وكل ما يلج الانبياء ولا يمكن الاحتياط فيها لانه على القول
 لدفع الضرر المظنون وكذا في من قبل اليقظة المظنونة لا تفعل فيه
 العرب

الضرر المظنون وكما المشبهة بين عند المرتكض من مظنون على
 كون كل واحدة منهما الرخصة المندوبة وطورها فاد اجعل لترك
 المرتكض ما وهذا هو الضرر المظنون بالخطبة علم ما ذكرنا او اجد
 ان لا دليل على وجوب الاحتياط لانه الاحكام ولا في الموضوعات
 فعلا ولا تركها الا الموارد الخاصة كما استبق بل لا يمكن الاحتياط
 في الاحكام مطلقاً كما لا يمكن في بعض الموضوعات من المجهول والمكالم
 والاساس الموضوعات التي ذكرت اصلها فاقصر ما دل عليه الدليل
 استجابة فيها وكونه مندوباً اليه ووجوب فيه وطاراً للقوة
 وكل امرئ وقوة هذا محتمل ما تقتضيه اخبار ال محمد عليهم
المقصد الثاني اعلم ان مقتضى الدلالة القطعية ان النوع الثالث من
 القسم الثالث اي المباحل بالقيسة التي تحصل بها البرائة القينية غير
 هذا المظهر موضوع التكليف واستعاذ نفسه من حيث يتجمل في العمل
 فرضه تفصيل المبدأ وان يفحص دليل عند الامكان كما هو عليه
 والاخبار المتقدمة كما رأيت يدل بعضها على ان كل السؤال بعضها
 على ملزمة ترك المسئلة وبعضها على كون طلب العلم رخصة وبعضها على
 تعليم العالم فينبغي فعل الواجب على العالم تعليم المجاهل ابتداءً من غير

الشيء الثاني

او بعد السؤال او الواجب على الجاهل السؤال والطلب على ما اذا علم ما
 ومنه التكليف والحق وقد في كيفية الامور **نقول** ان
 تحمل الصور اربع **الصورة الاولى** في وجوب التعليم على العالم ابتداء
 اعلم ان الناس ليسوا على السوية بل على التدرج في العلم والامور والاعمال
 موضع الرسالة وعليه علم الله وحقه ووجوب سره وهو العلم بالشرع و
 الامكام والاحكام وسائر العلوم الخاصة بها والعام كمال عليه
 نفي العلم وهو العالم بالشرعية والحكمية الشرعية وهو الذي يتكليفه الله
 لما ان حكم عليه وبين تكليفه في العلم بالشرع استوعاه الله او غيره
 شاء يوجب بينهما وان شاء جمع فان رأى المصلحة او مصلحة نفسه او الجاهل
 في العلم والشرع ولم يخف تقصيره يعلم بما شاء كيف شاء ابتداء او بعد
 الشكل والافنيك وله الاختيار كما قال تعالى فانما من امرنا
 واما الوقيت ففهم عالم على امامه ومنهم جاهل ويحب على العالم تعليم الجاهل
 ابتداء ولم يكن المقام مقام الخوف والتقية وذلك على ذلك الكتاب
 والنته في الاول اية الفرق بين الدلالة امة مجاهدة واجل الفرق
 الامتداد ولا يحصل الامتداد الا بالبيان والتعليم فلو لم يكن التعليم
 الله هو والمقدسة واجبا ووجوب الفرق الله هو المقدسة يلزم
 الفرع

نقول
 الصورة الاولى

الفرع على الاصل وقوله تعالى واذا احداكم مثاقا للذين او قوا للذين
 ليبيته الناس الاية فذلك الاية على وجوب اظهار الحق ووجوب كتمان
 وقوله تعالى ان الذين يكتمون ما اولوا من الشهادت والهدى من بعد ما بينا
 للناس الاية وفي هذه الاية دلالة على ان كتمان الحق مع احوال في
 اظهاره من اعظم الكبائر وان كتم شيئا من علوم الدين وفعل مثل
 فعلهم فهو مثلهم في الجرم ويلزم من الوعيد ما يلزمهم ومن الثاني ما في
 فصل الخطاب من البخاري قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا ظهرت **الشيعة**
 فليظهر العالم علمه فان لم يفعل عليه لعنة الله وضيعة قال ابو عبد الله
 في كتابه على عليه السلام ان الله لم ياختار على الجاهل بهذا العلم **العلم**
 على العلماء محمد اسيد العلم للجاهل لان العلم كان قبل الجاهل وقال
 ابو جعفر عليه السلام ذكره العلم ان تعلم عباد الله في رواية عنه صلى الله
 اياهم اياه الله علم الله وهو يعلم الله عز وجل نور القية على العالم
 من ارباب الجملة الظاهر من الآيات والاختيار ووجوب التعليم خصوصاً عند
البيع الصورة الثانية في وجوب التعليم بعد السؤال والظاهر في
 لما ذكرنا من الادلة عموماً ويدل عليه خصوصاً ما في فصل الخطاب قال
 عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول

٨

من سئل عن علم كلمة حيث يجب اظهاره ونزول عن التفتية جاب
 القيمة لمجاها من النار **الصورة الثالثة** وجوب السؤال على
 الجاهل اذا علم بالاستغفار وشك او ظن ولم يعلم بكيفية الانباء
 فانه جاهل وجب عليه السؤال للاختلاف المتقدمة في اول البحث
 نحو ما سئل ابو الحسن عليه السلام عن رجل ترك المسئلة عما يحتاج اليه
 فقال لا وامثاله كثيرة جدا **الصورة الرابعة** وجوب العلم والطلب
 والسؤال على الجاهل المطلق ولا فرق في وجوبه من علم بالكيفية للاختلاف
 المتكاثرة الدالة على وجوب طلب العلم والفقر وان فرض على كل علم
 في تلك الاحوال بذلك ولكن لا يعلم ذلك بطريق ما يات في
 العلم في بعض المبررات على الوجه الذي قد مرناه والمقتضى الذي
 حققناه وينبغي ان يعلم ان وجوب تحصيل العلم عليه انما هو فيما يتعلق
 بتكليفه فلهذا ذكرنا جميع المكلفين في وجوب معرفة المعارف الدلالية
 والعقائدية الحقيقية ومعرفة احكام الصلوة والصوم والحوادث
 والفعل وما يظلمها ومبهمها والظهارية والجماعية والاحكام
 ونحو ذلك مما لا ينك عن التكليف بالبا وبغيره واستطاع الحج بوجوب
 معرفة احكامه فالقول بوجوب تعلم الاحكام الشرعية الحقيقية الظاهرة في

معرفة

معرفة العقائد الحقيقية والعقائدية الدلالية قول زهير وكثير بالباطن كما
 ان قوما اضموا بالظاهر وكثروا بالباطن فلم يمتنعوا بما بينهما شيئا
 فكل من علم ان التكليف باعمال وجب عليه معرفة احكام تلك الاعمال
 واسرارها وانما عرفت موارد الجهالة وانما هما واحكام تلك النوا
 من وجوب الاضطرار والضرورة في جهلها وجاهل بها وعلمها
فبقولنا **واما القسم الرابع** منهم اي الذين حصل
 اجهالهم فيهم بالنسبة الى وجوب العلم من كونه واجبا او مستحبا او
 او كونه اسطرطا او شطرا او كذا او غير ذلك وان اضيقوا في وجوب
 الوجوب ولو فرض وعلمه وقال بعض نفعك معلومة في جهل وجوب العلم
 ولكن الحق الذي لا شك فيه ولا ريب فيه ان التكليف انما هو
 وجوب وجهه انه واجب وصديق او ترك علمه بوضوح وجوب وجهه
 انما هو او كونه فلهذا علمه بالضرورة علمه ومعرفة وجهه لان الاجماع
 قد اتفقا على انه لا يجب على الرعية العلم بالفصل او الوجوب والتدبير في العمل
 المطلق والمحملة والكراهة في العمل المجعوف ونحو فهم العلم بالجماع المطلق
 والمجعوف في الفعل والترك ولم يرد له ولا سواه ولا يجب عليهم
 الرعية العلم بالفصل وعلم ذلك جرت الاخبار بالاعتبار ولا خلاف ولا ينظر

العلم بالاحكام

في باب النظر ان في الامثلة اختلافات واحتمال انه ربما يكون الامر كذلك
الواقع والنظر رخصة او النهي للكرهية والامر رخصة وذلك اكثر كثر
واما كان دين الحج عليهم قول افضل ولا تفعل حرج من كان فيها
يعلم ذلك عيانا بلا اعتبار وكذا ليس على العباد ان يعرفوا ان ذلك شرط
او شرط من او غير ذلك وقد ترون الحج سلام الله عليهم بانيها طوبى
معرفة امثال تلك المذكورة لا اؤمر لبيوها ولكن العقهاء اتبعوا
على انفسهم وعلى العوام وتكفوا فيها وكذا اختلاف بينهم لاجلها ونحو
امتنعوا في المسائل على الانبساط لولا الاختلاف حصل الاستدلال في مسائل
وعند التحقيق من الاختلاف في هذه الامور التي تكفوا معرفتها ولها
رويت الروايات وكذا الفصل والقائل في المنع من خلعنا الله والى
من ضلنا امهمل والنهي ورضا العلم واليقين في جميع امور الدنيا
والدين بحمد الله الطيبين صلوات الله عليهم اجمعين

